



المجلس الجماعي لتارودانت

الجلسة الفريدة:
الثلاثاء 03
أكتوبر
2023

محضر

2023
الدورة الاستثنائية
لشهر أكتوبر

على الساعة 10:00 صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت**في إطار الدورة الاستثنائية لشهر اكتوبر 2023****الجلسة الفريدة المنعقدة بتاريخ: 03 اكتوبر 2023**

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة الاستثنائية أكتوبر 2023 خلال الجلسة العلنية الفريدة المنعقدة يوم الثلاثاء 03 أكتوبر 2023، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت، تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد عنات كرام باشا مدينة تارودانت والسيد حكيم الحسيني تقني بجماعة سيدي دحمان والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31
- عدد الأعضاء الحاضرين : 28

وهم السادة:

الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو
مستشار جماعي	محمد احسان	مستشارة جماعية	نزهة ايت حبان	النائب الأول للرئيس	محمد أمهرسي
مستشارة جماعية	زينب الخياطي	مستشار جماعي	براهيم المدلاوي	النائب الثاني للرئيس	عبد العالي الحوس
مستشارة جماعية	فضمة ازوران	مستشار جماعي	عبد القادر هرماس	النائب الثالث للرئيس	شرف الدين اسقارو
مستشارة جماعية	كنزة عزمي	مستشارة جماعية	مينة فريسي	النائب الرابع للرئيس	اسماعيل الحريري
مستشارة جماعية	اسماء لقجدر	مستشارة جماعية	فاطمة الزهراء خلوفي	النائبة الخامسة للرئيس	فاتحة موفق
مستشارة جماعية	زهرة دنبي	مستشارة جماعية	الزهراء رحمون	كاتب المجلس	رشيد فنان
مستشار جماعي	حامد جودي	مستشار جماعي	عبد الحق يسري	نائب كاتب المجلس	هشام امزراو
مستشارة جماعية	سعاد اريب	مستشار جماعي	مولاي هشام أشرف	مستشار جماعي	رشيد وحيد
		مستشار جماعي	محمد جبيري	مستشار جماعي	شكيب اريج
		مستشار جماعي	عبد الجليل ايت الجران	مستشارة جماعية	سعاد ابلعيد

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: عضو واحد (01) وهو السيد:

الصفة	اسم العضو
مستشار جماعي	محمد الحاتمي

- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : عضوين (02) وهم السادة:

الصفة	اسم العضو
رئيس المجلس الجماعي	عبد اللطيف وهبي
النائبة السادسة للرئيس	عائشة تاغموت

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

* مصطفى المرتقي.....: مدير المصالح.

* محمد الحبيب المطلب.....: رئيس قسم الشؤون الادارية والمالية والقانونية.

* حفيظة بن يحي.....: رئيسة مكتب شؤون المجلس

* عبد المنعم المناني.....: رئيس مصلحة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.

* بويه ايكوت.....: رئيس مصلحة التعمير والبيئة.

* عبد السلام الراضي.....: شسيع المداخل.

* أحمد الشافور.....: رئيس مصلحة الشؤون الادارية والقانونية والممتلكات.

* عثمان بوندي.....: عن مكتب الشؤون التقنية.

* مصطفى حنون.....: عن مكتب النفقات.

* ادريس ورزيكن.....: رئيس مكتب النفقات.

بعد التأكد من توفر النصاب القانوني للتداول افتتح السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أشغال الجلسة الفريدة من الدورة الاستثنائية لشهر اكتوبر 2023 مرحبا بالسيد باشا المدينة، السادة الأعضاء، السيد مدير المصالح، السادة أطرا الجماعة والموظفين والجسم الاعلامي، وبالحضور الكريم، وقبل بداية مجريات الجلسة تمت قراءة سورة الفاتحة ترحما على كل من الفقيد والد السيدة سعاد اريب المستشارة الجماعية وابن عم السيد عبد الجليل ايت جيران المستشار الجماعي وضحايا الزلزال الذي حصل يوم 08 شتنبر 2023، سائلين الله لهم الرحمة والمغفرة والصبر والسلوان لدويمهم، كما اشار إلى ان هذه الدورة تم عقدها بعد ثلاثة اسابيع بعد الزلزال الحاصل والذي يستدعي الاستعجال والانية لمواجهة اثار الزلزال المدمر الذي عرفته بلادنا يوم الجمعة الفارط ثم لأن الضرورة تفرض مواجهة هذه الفاجعة الطبيعية ومن اولويات الجماعة على اعتبارها عاصمة الاقليم ويتواجد على ترابها المستشفى الاقليمي ولكل هذه المعطيات تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تم وادراج بعضها بجدول أعمال الدورة كما اغتنم الفرصة لتقديم الشكر لكل السادة النواب والنائبات والسادة اعضاء وعضوات المجلس كل حسب موقعه على ما ابانوعنه من حس وطني عال وتشبهم بروح المسؤولية في هذه الظرفية الاستثنائية من تضحية ونكران للذات كما شكر السيد عامل الاقليم والسيد باشا المدينة والسادة قائد الملحقات الإدارية الأربعة وكذلك المجتمع المدني والمبادرات الحرة والأطقم الطبية وشبه الطبية والطاخم العسكري والجسم الاعلامي على المجهودات التي قدموها خلال هذه الفترة بعد ذلك عرض النقط وهي كما يلي:

الجلسة الفريدة: الثلاثاء 03 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات

1. الدراسة والمصادقة على تخصيص بقعة أرضية لإقامة مشروع سكني لإعادة إسكان قاطني الدور الآيلة للسقوط.

2. المصادقة على تحويل اعتمادات بالميزانية.

3. الدراسة والمصادقة على طلب الموافقة لربط شبكة التطهير السائل لمركز جماعة سيدي دحمان بشبكة التطهير السائل للجماعة الترابية تارودانت.

النقطة الأولى:**الدراسة والمصادقة على تخصيص بقعة أرضية لإقامة مشروع سكني لإعادة إسكان قاطني الدور الآيلة للسقوط**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تخصيص بقعة أرضية لإقامة مشروع سكني لإعادة إسكان قاطني الدور الآيلة للسقوط.

نقطة نظام: الزهراء دنيبي.....مستشارة جماعية.

فيما يخص هذه الدورة، اريد الإشارة الى نقطتين، اضافة لما أشار له السيد الرئيس في تدخله بخصوص الوضعية المزرية التي عشناها جميعا في فترة الزلزال وعلى مستوى إقليم تارودانت.

سأتطرق لنقطتين مهمتين تهم التساؤلات التي كان بودنا ان يو افينا بها السيد الرئيس بإحاطة بين الدورتين ، كذلك كان بودنا ان نسرع بإعداد برنامج العمل ونحن على مشارف نهاية السنة أي بداية السنة الثالثة من هذه الولاية، من العيب والعار اننا الى حد الساعة لا نستطيع طرح برنامج العمل، بالإضافة الى نقطة اخرى مهمة تهم الدخول المدرسي الذي كان استثنائي هذه السنة لأنه تزامن مع الزلزال كما تم توزيع الكتب المدرسية خارج اطارها المعتاد على مستوى الجانب التعليمي او على مستوى الجماعي ولهذا نريد إحاطة بهذا الملف الذي تشوبه عدة ملاحظات والتي تم تدوينها من طرفنا، حبذا لو يو افينا بها السيد الرئيس كم هي القيمة الحقيقية والعدد والكيفية والطريقة التي تم بها صرف ميزانيتها.

نقطة نظام: سعاد اريب.....مستشارة جماعية.

لدي نقطتين ايضا، الأولى ونحن في بداية السنة الحالية والثالثة وللأسف الشديد لم نرى بعد في اية دورة او في بداية أي سنة ولو اشارة بسيطة تهم الدخول المدرسي وكأننا لا نتوفر لا على تلاميذ وطلبة وكلية ومؤسسات تعليمية ودار فتاة...للأسف الشديد انا اود ان اثبر الانتباه ان مسألة التعليم ذات اولوية اصف الى ذلك ان اغلبية اعضاء المجلس ينتمون لقطاع التعليم إضافة الى حدث الزلزال، لما لا يتم الاشارة، وهذه مناسبة لكي يطالب المجلس بإقامة مشروع احداث شعب علمية جيولوجية لان اقليمنا غني بثرواته ونحن دائمي الانتظار حتى يحصل ما أحدثته الطبيعة وتذكرنا بالواقع لكي نعرف ما يحتويه الاقليم ، من جهة اخرى هناك مسألة ثانية تهم الرائحة الكريهة التي عشناها خلال الثلاثة الاشهر الاخيرة ، وهي تتعلق بالخدمات الجماعية ، الساكنة تعاني ، نريد معرفة مصدر هذه الروائح وما هو السبب حيث تعطي روائح شظايا الهائم والساكنة والجميع متفق على ما اقله ويعاني في صمت، اذن هاتين النقطتين كان من الاجدر ان يتم ادراجها بجدول اعمال هذه الدورة .

محمد احسان.....مستشار جماعي.

اولا نتقدم بالترحم على ضحايا الزلزال كما نتمنى ونسال الله الشفاء للجرحى والمرضى ورفع المعاناة على المتضررين، ونتمنى ان يتم تعويضهم على الخسارات التي الحقهم جراء هذه الكارثة، كما نشكر جميع المتدخلين سواء من طرف الدولة او من طرف المجتمع المدني الذين تدخلوا في الوقت المناسب، والمغاربة جميعا عبروا على روح التضامنية

والتكافؤ فيما بينهم ان كان يدل على شيء فانه يدل على شيم المغاربة حيث تلقى اقليم تارودانت من اعانات ومساعدات من جميع انحاء المغرب وربما على المستوى الدولي، وما يثلج الصدر ومفرح ان مثل هذه القيم والمبادئ لاتزال في المجتمع المغربي، هناك مسألة هو ان تدخلنا لم يكن في الوقت المناسب والذي جاء بعد مرور 24 يوما كما تم التركيز على منطقة الاقليم ولا من يسأل على مدينة تارودانت وما يحدث فيها لان هناك من القاطنين بالمدينة عانو الامرين لان هناك البعض منهم يسكن بالدور رغم انها آيلة للسقوط مما اذى بها لتشقق وغير قابلة للسكن بتاتا كما انها اصبحت تشكل خطرا على ارواحهم الى حد الساعة هناك البعض مبيتهم في العراء وهنا اوجه خطابي للسيد محمد امهرسي، وحتى اذا تداركنا هذا الاشكال يجب ان نكون في المستوى لتداركه مع العلم اننا كنا في انتظار مبادرة من المجلس، كما ان السيد الرئيس قام بزيارتين للميدان ولم يعقد أي جلسة ولو خفيفة مع السادة الاعضاء في هذا الجانب، وليس هناك تواصل ولا معلومة وهذا غير معقول ولا يمكننا المضي قدما بمدينة تارودانت بهذه الطريقة واستسمح، كذلك الرائحة الكريهة الكل يتحدث عنها ولا احد يعرف مصدرها هل تنبعث من مجاري المياه العادمة ام من النفايات ام انها من تربية المواشي ام ماذا هناك؟. ولهذا ارجو من السيد محمد امهرسي ان يرفع هذه الملاحظات للرئاسة لأنه انعدم التواصل فما بيننا وذلك لمدة 24 يوما كما أن هناك تصرف اشخاص معينين وليس لهم صلة بالمجلس وهذا اشكال خصوصا في هذه الظرفية، الكل يتضامن والكل يساهم، اتأسف لما وصلنا إليه في مدينة تارودانت، كما أن الإعلام يعلم وهناك ضجة كبيرة ولا علم لنا بما يحدث، مع العلم أننا قمنا بمبادرات في اطار حزبي على المستوى الجماعي وحتى الفردي والكل يشتغل من زاويته في حين كان من الواجب ان نجتمع ونعمل في اطار جماعي لأننا نمثل الساكنة الذي كان من المفروض والواجب ان نقف الى جانبها في السراء والضراء ولم يحدث ذلك و اتمسح وشكرا.

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس.

إذن اشكر السادة اعضاء المجلس المتدخلين في إطار نقطة نظام كما ان المجلس اتخذ اجراءات عديدة للإحاطة بها فقط، في هذه الفترة سواء على المستوى الاقليمي او الوطني.

هناك سبعة اجراءات علما ان هناك اجراءات متعددة ولكن سندكر منها سبعة فقط:

- استنفار كل امكانيات من موارد بشرية ولوجستيكية لمواجهة اثار الكارثة.
- اجتماع مستعجل تحت رئاسة السيد عبد اللطيف وهي رئيس المجلس الجماعي بمعية اعضاء المكتب ومدير المصالح حيث تمت دراسة الوضعية التي تعيشها المدينة كما اعطى السيد الرئيس توجيهاته من اجل تسخير كل الامكانيات المتاحة للجماعة والتنسيق والتعاون مع السلطة الاقليمية بعد ذلك تم تنظيم زيارة تفقدية لمجموعة من الاحياء والمواقع بالمدينة مباشرة و ابان وقوع الزلزال يوم السبت 09 شتنبر 2023، تم تشكيل لجنة مشتركة تضم كل من المجلس الجماعي والمحافظة الجهوية للتراث القروي، المديرية الاقليمية للثقافة وممثل عن الباشوية حيث قامت هذه اللجنة بمعاينة اسوار و ابواب المدينة ودعت لاتخاذ مجموعة من التدابير لاتخاذ قرارات استثنائية للسير والجولان لمدينة تارودانت خصوصا للقرب من مقاطع السور التي تشكل خطرا والتي تضررت بالزلزال.
- كذلك إحداث لجنة اشراف وتتبع ضحايا الزلزال على صعيد جماعة تارودانت من موثقين ومراقبين وذلك لمراقبة البنايات والمنازل الآيلة للسقوط من مختلف احياء المدينة، وقد تمت معاينة العديد من البنايات التي تباينت

الضرر الذي تعرضت له خصوصا بالمدينة العتيقة. وفي هذا الإطار تم اصدار قرارات الهدم كما تم تعليق ملصقات الضرر الخطير الذي تشكله هذه البنايات على المارة،

- دعم المستشفى الإقليمي بالموارد البشرية خصوصا على مستوى النظافة والتغذية واللوجستيك، وسيارات الإسعاف ومواد التعقيم.

- التنسيق مع جمعيات اجنبية والجماعات من اجل إيصال المساعدات الانسانية بالتنسيق مع السلطات في إطار توزيعها حسب الحاجيات والأولويات.

- زيارة الكاتبة العامة لوزارة الثقافة بمدينة تارودانت يوم 22 شتنبر 2023 وعقدها لقاءات مع المسؤولين بالمدينة من اجل الوقوف على الوضعية الراهنة والتسريع في الاجراءات.

- التنسيق مع السيد عبد الرحيم الحرش المقيم بالديار الفرنسية الذي قدم سيارة الاسعاف في إطارهبة.

- كذلك قبل يومين بداية تدعيم المقاطع المتضررة من السور من طرف الشركة النائلة للصفقة من طرف وزارة الثقافة، اذن هذه هي اهم الاجراءات التي قامت بها الجماعة حول تداعيات هذا الزلزال.

- كذلك من بين النقاط المتعلقة بهذا الأمر تم ادراج ثلاث نقط بجدول اعمال هذه الدورة الاستثنائية.

- اما بخصوص النقاط التي اشارت اليها السيدة الزهراء دني والسيدة سعاد اريب في تدخلهن بخصوص الدخول المدرسي ستم مناقشتها في الدورة العادية لشهر اكتوبر.

اذن بالنسبة لهذه النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تخصيص بقعة أرضية لإقامة مشروع سكني لإعادة إسكان قاطني الدور الآيلة للسقوط ضحايا الزلزال اثر هذه الحادثة تمت الدعوة لعقد اجتماع موسع بحضور السيد والي جهة سوس ماسة والسيد عامل صاحب الجلالة على اقليم تارودانت حول احياء هذا المشروع المتعلق بتعويض او اعادة ايواء الاسر القاطنة في الدور الآيلة للسقوط علما ان هذا المشروع خصص له احصاء سنة 2012 يضم مجموعة من الاسر خاصة القاطنة بالمنازل المتواجدة بجنبات السور داخل النسيج العمراني العتيق بمدينة تارودانت وكذلك المناطق التي تمت معاينتها وفعلا تم تداول والمناقشة في هذا الاطار من خلال الاجتماع الذي تم عقده بمقر العمالة مع السلطات المعنية حول احياء هذه الاتفاقية من اجل تطبيقها على ارض الواقع، كما تم تحديد لجنة للتعرف على الاراضي لان اللجنة قامت بمعاينة موقع العقار ومنها لجنة التعمير والمديرية وتم اختيار اربع مواقع وتم الاتفاق عليه وهناك موقع حدد مساحته في 7 هكتار وهي مساكن تجمعية بناء R+6 حول ما جاء في البطاقة التقنية وسيعتمد هذا الموقع لانجاز فيه المشروع الذي ستتكلف به وزارة الاسكان عمالة اقليم تارودانت جماعة تارودانت ثم مؤسسة العمران أو وكالة العمران. وذلك من اجل احداث مجموعة من الشقق سيتم تعويض الاسر بها خاصة الفئة التي تقطن بالمنازل الآيلة للسقوط، ولهذا سيتم ابرام عقد الاتفاقية بعد ان يتم تسليم العقار الذي هو موضوع المشروع حيث تم الاتفاق على الشكل التالي:

من بين شروط الاستفادة من هذه الشقق سوف تكون بنفس الشروط التي سيستفيد منها ضحايا الزلزال لماذا لأنه لا يعقل ان يتضرر مسكن احدهم منذ سنة 2012 ولم يتم تعويضه رغم انه متضرر منذ ذاك الحين، في حين يمكن آخر من التعويض الذي الم به ضرر حديث اثر الزلزال وهذا يعني انه سيصبح لدينا عدم التوازن، لذلك تم الاتفاق على

هذا الامر أي تعويض هذه الاسر التي تقطن بالدور الالية للسقوط "التي لا علاقة لها بالزلزال"، على ان يتم تعويضها بنفس الشروط التي ستعوض بها ضحايا الزلزال لكي نتفادى عدم التوازن ما بين هاذين المشروعين. لهذا قمنا باستعجال هاتين النقطتين وتم ادراجها في جدول اعمال هذه الدورة الاستثنائية أي بعد المصادقة عليها لكي تبتدأ شركة العمران في بداية اشغالها من اعداد تراخيص وكذلك الربط بالشركات الحيوية.

احمد الشافور..... رئيس مصلحة الشؤون الادارية والقانونية والممتلكات.

السيد الرئيس، السيد الباشا، السيدات والسادة الحضور الكريم،



جماعة تارودانت

الدراسة والمصادقة على تخصيص بقعة أرضية
بسطاح المدينة من أجل بناء وحدات سكنية لإعادة
إيواء ساكنة الدور المتضررة بمدينة تارودانت

الدورة الاستثنائية لمجلس جماعة تارودانت - الثلاثاء 3 اكتوبر 2023

تقديم المشروع

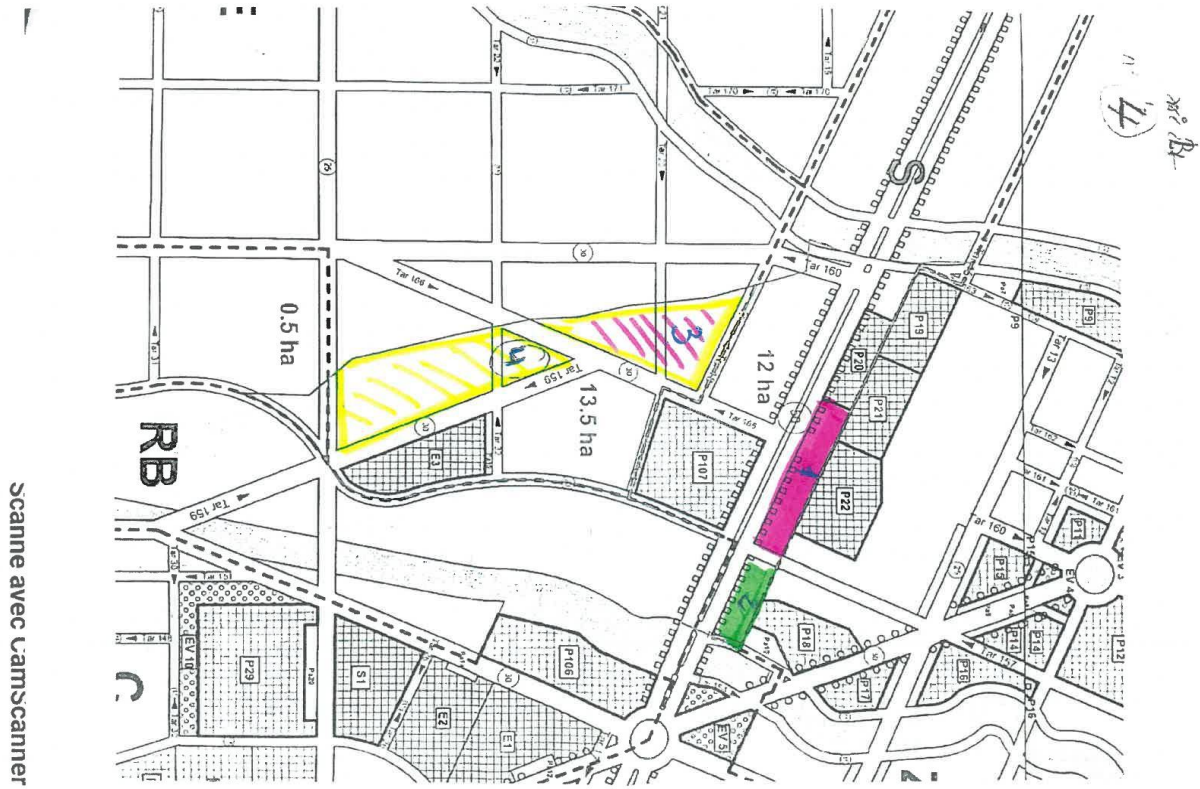
على اثر الزلزال العنيف الذي ضرب مناطق عدة من المغرب ومن ضمنها مدينة تارودانت والتي تضرر جزء مهم منها وخاصة الدور المتواجدة بأحياء المدينة العتيقة ، وعلى اثر ذلك عملت مصالح الجماعة على خلق خلية دائمة للتواصل والمتابعة ولجان لمراقبة واحصاء الدور المهددة بالانهيار والتي تشكل خطورة على ساكنتها وعلى المارة ، وفي اطار التنسيق والتشاور الدائم مع السلطات المحلية والإقليمية ، تم عقد عدة لقاءات تقنية بإشراف مباشر من السيد الوالي والسيد العامل واستحضارا للتوجيهات الملكية السامية تم الاتفاق على ضرورة الإسراع بإيجاد حلول لإعادة إيواء ذوي الدور المهددة بالانهيار وتفعيلا لمخرجات هذه اللقاءات عملت السلطات الإقليمية في اطار الاختصاصات المخولة لها قانونا على طلب عقد دورة استثنائية قصد المصادقة على تخصيص بقعة أرضية على ان يتم التسريع بالمشروع لإخراجه للوجود في اقرب وقت ممكن وهكذا تمت دعوة لجنة البحث والتعرف على الأراضي لاختيار البقعة التي ستحتضن المشروع وذلك يوم الجمعة 22 شتنبر 2023 ترأسها السيد باشا مدينة تارودانت وبعد الزيارة الميدانية لأعضاء اللجنة لمنطقة لا سطات والاطلاع على تصميم التهيئة خارج الاسوار المصادق عليه وبعد مناقشة مستفيضة بين أعضاء اللجنة تم الاتفاق على اختيار المواقع التالية:

• المقترح الاول

- * قطعة أرضية تابعة لملك جماعة تارودانت مساحتها حوالي 9475 متر مربع وهي جزء من الرسم العقاري 39/38543 والمخصصة حسب تصميم التهيئة لمنطقة C (منطقة السكن الجماعي) والمتواجد امام الملحة الإدارية الثانية بسطاح المدينة
- * قطعة أرضية تابعة لملك جماعة تارودانت مساحتها حوالي 4265 متر مربع وهي جزء من الرسم العقاري 39/38627 والمخصصة حسب تصميم التهيئة لمنطقة C (منطقة السكن الجماعي) والمتواجد امام الملحة الإدارية الثانية بسطاح المدينة
- * قطعة أرضية تابعة لملك جماعة تارودانت مساحتها حوالي 7000 متر مربع وهي جزء من الرسم العقاري 39/38627 والمخصصة حسب تصميم التهيئة لمنطقة C (منطقة السكن الجماعي) والمتواجد امام الملحة الإدارية الثانية بسطاح المدينة

• المقترح الثاني

- * قطعة أرضية تابعة لملك جماعة تارودانت مساحتها حوالي 7 هكتار وهي جزء من الرسم العقاري 39/38543 والمخصصة حسب تصميم التهيئة لمنطقة E (منطقة السكن الاقتصادي) والمتواجد امام المستودع الإقليمي ومركز الإنقاذ للوقاية المدنية

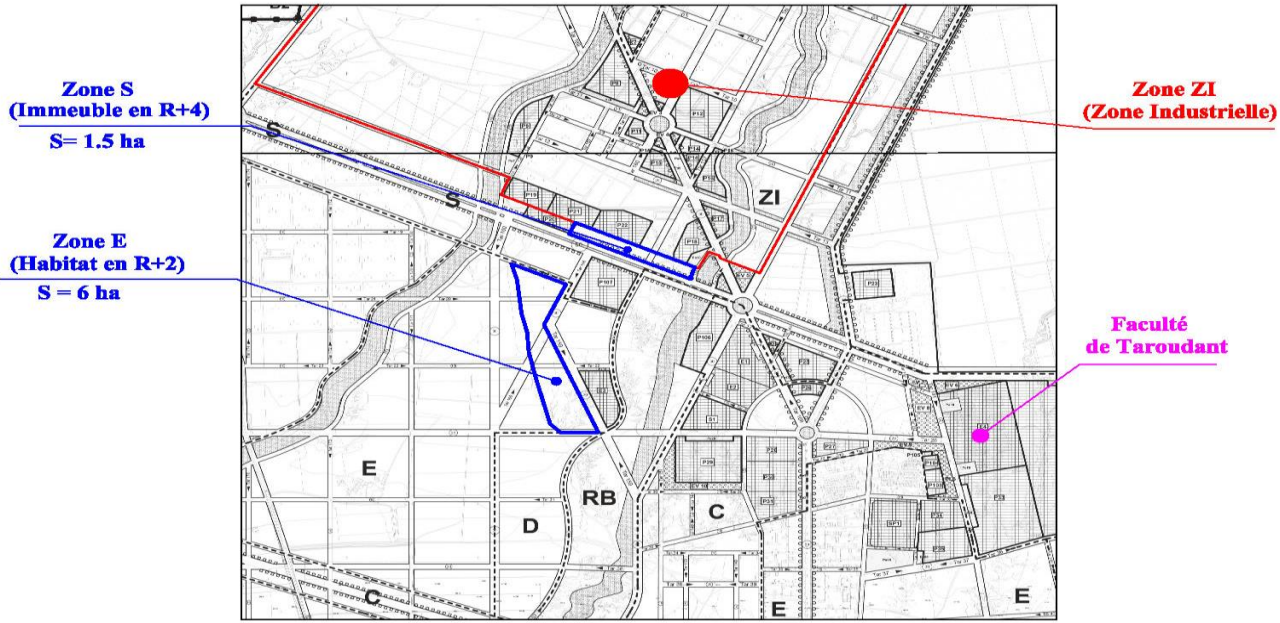


ابويه اكوت رئيس مصلحة التعمير والبيئة.

بالنسبة للموقعين الذي تم اختيارهم من طرف لجنة البحث والتعرف على الاراضي بسطاح المدينة وهي داخل الرسم العقاري لجماعة تارودانت القطعة الأولى حددت مساحتها في 1.5 هكتار تقريبا تتواجد امام مستودع العمالة، مدخلها امام شركة اوطوهول التي تمت الاشارة اليها بالسهم والطريق الرئيسية في اتجاه جماعة تملوكت. فهي متواجدة بمنطقة «La Zone S» على اعتبارها الضابطة المنظمة لتصميم التهيئة والمسموح فيها ببناء علو سفلي + 4 الى سفلي + 5 مسموح بها لإنجاز العمارات وتستوعب لعدد كبير من المستفيدين.

اما بالنسبة للقطعة الثانية والمتواجدة على مقربة من القطعة الاولى مساحتها مقدرة بين 6 و 7 هكتارات وهي لمنطقة "La Zone E" مخصصة للسكن الاقتصادي في تصميم التهيئة ومن الممكن احداث تجزئة فيها او العمارات في نفس الوقت على حسب ضابطة البناء، وتستوعب السفلي + 2 تخص السكن الاقتصادي كما هو متعارف عليه بالمدينة، وقد تستوعب عمارات للسكن.

Extrait du PA de Taroudannt (Extra Muros)

**محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس .**

شكرا للسيد احمد الشافور والسيد ابويه اكون على هذه المعلومات التي تهم هاتين القطعتين موضوع الاتفاقية والتفويت، للتوضيح ان هذا الموضوع يهم الدور الآيلة للسقوط ولا علاقة له بالورش الملكي الذي يهم المنازل التي تضررت بالزلزال ، كل مشروع على حدة وهذا المشروع له علاقة بجماعة تارودانت ووزارة الإسكان والعمران والذين سيستفيدون من هذا المشروع هم أولئك الذين يقطنون بالدور الآيلة للسقوط، والذي سبق ان تم احصاؤهم على مستوى المدينة الذي كان بشكل مدقق وسيتم معاينتها، فنحن فقط نناقش مشروع لا علاقة له بالمشروع الملكي الذي يهم الأسر المتضررة من الزلزال الذي وقع يوم الجمعة 08 شتنبر 2023.

فضمة ازوران مستشارة جماعية .

نود من لجنة التعمير واعداد التراب والبيئة مو افاتنا بالتقرير الذي اعدته في الاجتماع الذي تم عقده يوم أمس.

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس .

ليس لدينا أي اشكال سوف نحيل التقرير عليكم، مع العلم انه تم النقاش في إطار جيد واللجنة ليس لديها أي مانع في المصادقة على المشروع.

رشيد وحيد مستشار جماعي .

في يوم الاثنين كان بودنا عقد اجتماع على الساعة الرابعة (16:00) مساء ونظرا لعدم توفر النصاب تم تأجيله الى حدود الساعة الخامسة (17:00) مساء وتم عقدها بمن حضر وكان بحضور السيد شكيب اريج نائب رئيس اللجنة وبحضور السادة الموظفين احمد ابينو عن قسم التعمير، عثمان بندي عن المصلحة التقنية وفاطمة انكمار عن شؤون المجلس، خلاصة الأمر هو ان الجميع استحسن هذه البادرة ولم يصدر هناك أي اعتراض حول تفويت العقار للدور الآيلة

للسقوط، فقط كانت هناك ملاحظة تهم التريث الى ان يتم اعداد دراسة شاملة حول الطريقة التي سيتم بها الاستفادة او التعويض وبالتالي فان الاجراءات الذي ستحدد في الدورة بعد المصادقة وهو ما سيتم التركيز عليه ولا بد من احداث لجن متخصصة تضم جميع المتدخلين على مستوى وزارة الاسكان، والجماعة والعمالة دون ان ننسى راي المتضررين حتى لا نقع في اخطاء التجارب السابقة يجب مراعاة هذا الجانب ونحن كلجنة لا نرى أي مانع ولا أي اعتراض في تفويت العقار لصالح الفئة المتضررة والقاطنة بالدور الآيلة للسقوط على اعتبارها بادرة طيبة وممتازة.

محمد احسان **مستشار جماعي.**

فيما يخص هذه النقطة بالذات هنا اريد الاشارة الى بعض النقاط:

النقطة الأولى تتعلق بأهمية الإحصاء السنوي للدور الآيلة للسقوط هنا تتجلى أهميته، هل حقا يتم هذا الاحصاء سنويا أم لا؟ إذا كان يتم ذلك سنويا فهذا ما نريده لأننا نقوم بضبط أمورنا وإذا حدث ولم يتم هذا الاحصاء في السنوات الاخيرة فإن الأمر هنا يدعو لإعادة النظر، لأن هناك البعض يقطن بمنزل آيل للسقوط وسيبرره بالزلال، لان هذا الاشكال يعود لدوي الاختصاص على مستوى الجماعة والسلطة والمتدخلين الذين لم يقوموا بواجبهم مما سيطرح لدينا اشكال وهو حاصل ويفرض نفسه.

ثانيا يجب ان نقوم بضبط عدد الشقق التي نحن في حاجة اليها ، كما هو الشأن بالنسبة للعمارات وهل ستوفر على طبقتين او ثلاثة او اربعة طوابق بالإضافة للمساحة المحددة لذلك لأنه اذا كنا نود اعداد دراسة في هذا الاطار يجب ان نكون على علم كم سيلزمنا بعد ذلك نحدد الموقع للمشروع، لان ما جاء على مسامعنا بخصوص العقار المقترح يتكون من قطعتين احدهما مساحتها ما يقارب الهكتار والثانية ما يقارب 0.5 نصف هكتار واخرى سبعة 7 الاف مترأي ما يقارب هكتار ثم القطعة الاخيرة مساحتها 7 هكتار، لهذا يجب علينا ضبط امورنا اولا ان نحدد عدد الشقق والعمارات اقدم المقترحات كما سبق ان اشرت ثم احدد مكان العقار، حين اقترح السكن الاجتماعي وانجزه على الشارع الرئيسي يجب ان نأخذ بعين الاعتبار شيئا من التريث لصالح هذه المدينة، اذا لم نتوفر على تصور بعيد المدى في افق اربعون او خمسون سنة سوف نؤثر سلبا على هذه المدينة ونحن حقا قمنا بذلك في الوقت الراهن خاصة ما نلاحظه في بنايات حديثة العهد وتتوفر على ازقة ضيقة لا تتجاوز مترين، هناك شوارع لا تتعدى مساحتها 10 او 15 مترو هذا ما لاحظناه بسطاح المدينة، وهنا اتحدث بتجرد لأنه حين يتم استحضار المصلحة العامة نستحضر التجرد من يريد تحمل المسؤولية فليتحملها ولكي نكون واقعيين اذا اردنا الاستمرار في هذا الجانب يجب احداث سكن اجتماعي او اقتصادي قرب الموقع الذي سبق ان تم فيه احداثه لان هذه الامور لا يختلف عليها اثنان ، ارجو من السيد الرئيس ان نقوم بضبط هذه الامور وان تكون هناك سياسة في تدبير هذا الوعاء العقاري كل حسب موقعه

محمد أمهرسي **النائب الأول للرئيس.**

ارجو من السيد اكوت بويه إعادة شرح الموقع للسادة الحاضرين اظن انهم لم يتعرفوا بعد على الموقع المخصص

لذلك. ابتداء من المدارة المتواجدة بسطاح المدينة.

ابويه اكوت رئيس مصلحة التعمير والبيئة.

ربما هناك لبس حين ذكرت شركة اوطوهول كنقطة الإصلاح من اجل التعرف على الموقع فهي لا تتواجد بواجهة الشارع انما يجب المرور انطلاقا من النقطة التي اشترت اليها كمدخل وكذلك مروراً بالوقاية المدنية ومستودع العمالة أي ان الموقع ليس بواجهة الشارع.

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس.

بالنسبة لهذه الشوارع الموضحة امامكم سيتم تحفيظها إذا تم احداث التجزئة علما انها غير واردة حاليا ولهذا اعطى السيد ابويه ايكوت علامة الموقع كصورة تقريبية وكتوضيح لمكان العقار فانه يتواجد خلف وليس امام شركة اوطوهول فقط يجب الانتباه له حتى موقع المحكمة سيعرف به الذي سيتم احداثها فالسيد اكوت سيوضح مكان العقار الذي تم تفويته في هذا الإطار إذا كان احدكم يعلم بمكان تكتة الوقاية المدنية فانه الموقع امامها.

ابويه اكوت رئيس مصلحة التعمير والبيئة.

اكرر للسادة تعريف العقار، وما اريد الاشارة اليه لقد اخدت شركة اوطوهول كعلامة لان الجميع على علم بموقعها وتمت الاشارة اليها عن طريق السهم الموضح امامكم في الرسم العقاري وحتى ايسر الفهم ان الشارع الذي نتحدث عنه لم يحدث بعد واخذته كإشارة للتوضيح فقط ويتعلق الامر بالقطعة الاولى المخصصة للسكن الاقتصادي مساحتها ما يقارب 7 هكتار، ولهذا فان موقع العقار لا يتواجد بواجهة الشارع المذكور كما اريد الاشارة ان الوصول اليه، يجب المرور على مستودع العمالة وتكتة الوقاية المدنية وهذا يعني انه يتواجد بالداخل وليس مواجهة الشارع.

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس.

بالنسبة للموقع تم التعرف عليه من خلال الرسم العقاري لسطح المدينة وتم توضيحه للسادة اعضاء المجلس الحاضرين حتى نكون على بينة في هذا الجانب، اما بالنسبة لاختيار العقار المناسب لاي مشروع فان الجماعة عليها توفير اربع قطع ارضية على الأقل للجنة التعرف على الاراضي من اجل الحسم واختيار ما تراه مناسبا في هذا الجانب وهنا اوجه خطابي للسيد محمد احسان المستشار الجماعي، وبالتالي في اطار اللقاء الذي عقدناه كان رفضنا واضحا لمقترح العقار الذي تقترحه شركة العمران والمتواجد بواجهة الملحق الادارية الثانية من اجل احداث المشروع السكني وذلك لتفادي الاشكالات السابقة التي عرفها السكن الاقتصادي الذي يفتقد لأدنى شروط الجمالية بمدخل سطح المدينة واعترضنا بشدة على ذلك وكان امام اعين السيد باشا المدينة وبحضوره، نعلم جيدا ان العقار الحالي المقترح للمشروع السكني للدور الالية للسقوط يتطلب تكاليف على مستوى الطرقات وعلى مستوى الموقع ولهذه الأسباب تطمح شركة العمران للعقار المواجه للملحق الادارية لأنه بأقل تكلفة، وحتى لا يكررها حصل سابقا حيث قامت شركة العمران بإحداث عمارات تتكون من شقق ضيقة جدا، المقترح أيضا رفضه السيد العامل والسيد والي الجهة لتفادي تكرار نفس الخطأ، ولهذه الأسباب اقترحنا موقع العقار خلف شركة اوطوهول لأنه في نظرنا المكان الأنسب لإنجاز المشروع السكني لأنه يثير اهتمامنا ويساهم في الحفاظ على جمالية سطح المدينة على اعتبارها مدينة جديدة ويجب ان تحظى بهندسة

معمارية راقية وذات جمالية تليق بها، كما سن عقد لقاء مع شركة العمران لاحقا وسنستمع للتفاصيل، ولهذا استعجلنا بتحديد الموقع حتى يتسنى لنا بدء الاجراءات واعداد الدراسة في هذا الإطار.

محمد جبري مستشار جماعي.

بالنسبة لهذه النقطة فهي مهمة واساسية لأنها تحيلنا على عشر سنوات ماضية حيث كان انذاك ايواء قاطني الدور الآيلة للسقوط وذلك سنة 2013، وتم احداث مشروع انذاك في اسم اطلس 1 واطلس 2 بالمحاذاة مع تجزئة كوباك وتم تحديد اطلس 2 بمساحة 10 هكتار حيث كانت مخصصة لإيواء ساكنة الدور الآيلة للسقوط والتي تم احصاؤها، بالإضافة لتجزئة اخرى والمحددة مساحتها في 20 هكتار خاصة بالعموم حيث تتضمن مجموعة من انواع البنايات السكنية، هذا المشروع سنة 2013 والآن ونحن في سنة 2023 رغم الاشهار الذي كان للمشروع ولكن للأسف كانت تعترضه تعرضات وهي سبب في عدم اخراجه لحيز الوجود، واطمني من المجلس متابعة هذا المشروع لتواجهه بالقرب من عدة مرافق من اجل اخراجه على ارض الواقع مما سيساعد على توسيع المدينة، وفي غياب العقار الخاص بأطلس 1 و2 لا يمكننا حاليا احداث أي مشروع، ويبقى الحل الانسب هو الموقع الذي تم اختياره، كما اريد اخبار السادة انه بعد توصلي بجدول الاعمال ارفض بدوري احداث المشروع في واجهة الملحق الادارية واشاطر رأي السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس كما جاء في تدخله حتى لا نكرر نفس الخطأ علما ان هناك البعض من قاطني الدور الآيلة للسقوط الذين تم افرغهم من منازلهم على اساس انه سيتم تعويضهم سنة 2013 ولم يستفيدوا الى حد ساعة، مرت 10 سنوات على ذلك ونحن في سنة 2023 ولهذا لا يجب تعويض الذين يقطنون بالدور الآيلة للسقوط فقط بل كذلك المواطنين الذين تم افرغهم بدعوى المصلحة العامة اما بسبب بعدهم عن الاسوار او لفسح الطريق ومنهم من يقطن بحي جنان المشماشة وحي باب الخميس، والإحصاء الذي اعد من قبل تم تحيينه سنة 2013، اما بالنسبة للشقق فهذا موضوع اخر سيتم مناقشته بعد المصادقة على العقار الذي نحن بصدد مناقشته الآن، بالتالي نرجو أيضا مع هذا المشروع ان يتم اخراج ملف اطلس 1 و2 لحيز الوجود ليرى النور وشكرا.

سعاد اريب مستشارة جماعية.

تحية مجددا، إذن أعتقد تم التطرق لمجموعة من النقط سأجاوزها، ولكن سأعيد طرح سؤال آخر وهو ان هذه النقطة لا تربطها علاقة بالزلازل، لماذا تم تقديم المشروع على إثر الزلزال العنيف؟ رجاء مثل هذه الامور ولتفاديها نفهم ان هذه النقطة تم ادخالها في إطار فصل في الدستور وأعتقد أنه الفصل 40 الذي يقول بأنه يجب على الجميع أن يتحمل بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفر عليها ومع التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذلك الأعباء الناتجة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد. إذن في تقديم المشروع يجب ان يتوافق جملة وتفصيلا مع الفصل 40 من الدستور، وبالتالي عندما تم تقديم المشروع تبين لنا بأن هذا الموضوع شيء آخر، يعني انه يخص الدور الآيلة للسقوط والتي كان آخر إحصاءها سنة 2012، في الوقت الذي كان من المفروض ان يتم فيه الدعم، لأن الخطأ ارتكبته الولاية التي تابعت هذا الملف سنة 2015، والى حد الآن لم يتم تحيين الإحصاء، وبالتالي هذه النقطة تقتضي أولا أن يتوفر لدينا تحيين للإحصاء حتى لا تتداخل هذه الامور خاصة وأنه في تقديم المشروع تم ربطه بمسألة الزلازل، فهل هذه المسألة واضحة؟ إذن وكي نعرف أن هذه المسألة لا علاقة لها بالزلازل نمر إلى مسألة الدور الآيلة للسقوط، ثم

المسألة الثانية أعتقد أنه لدينا وقت كبير لكي نتحدث في التفاصيل الصغيرة، وعلى رأسها الأشخاص الذين هدمت منازلهم بتارودانت فهم اعتادوا السكن في منازل مبنية بالتراب من طبق واحد في الغالب، أو أن معمار هذه المنازل قديم، بالتالي ماهي المعايير التي يجب أن تستحضر خلال التوزيع، أم سيكون هناك مخطط معين؟ يجب على الأقل الإشارة إليه داخل هذا المشروع، وعلى أي لا يمكن إلا أن نثمن اختيار هذه المناطق على الأقل، اما بالنسبة لهذه النقطة أعتقد أنها قيمة مضافة بالنسبة للمجلس الحالي، وشكرا.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية.

في الحقيقة في هذا الطرح الخاص بالدور الآيلة للسقوط، تمنينا لو أن مشروع أطلس 2 خرج للوجود، وكما قال السيد محمد جبري أن الأشخاص الذي تم إحصاؤهم اخرجوا من منازلهم الآيلة للسقوط، ولم يستفيدوا بعد لحد الآن وذلك لمدة 10 سنوات مضت، ولهذا أضمت صوتي لصوت لجنة الجماعة التي ترفض موقع أمام الملحقة الإدارية على اعتبار هذه المنطقة إدارية ويجب أن تخصص لبناء مؤسسات عمومية أو فضاءات لأنها واجبة، وعندما أقول أطلس 2 فهي بالقرب من تجزئة كوباك ومكونة من أربعة طوابق وشقق بمساحة 50 متر مربع وحتى التكلفة لن تكون مكلفة بالنسبة للأشخاص الذين سيقومون بالبناء هناك، لذا يجب على المسؤولين المعنيين اتخاذ الإجراء لإخراج 10 هكتار و 20 هكتار لحيز الوجود الذي هو مكسب للجماعة.

سؤالي من هم الأشخاص الذين سيتم تعويضهم عن الدور الآيلة للسقوط، هل صاحب البيت أم المكثري؟ لأن أغلبية الساكنة التي تم هدم منازلهم في وضعية كراء، وهذا يعني أن صاحب الحق إذا استفاد وقمنا بهدم بيته، يجب اعداد إجراءات أخرى لتيسير مساطر إعادة البناء لتلك المنازل المهدامة لكي يعوض صاحب الملك، وهذه هي النقطة التي أريد الإشارة إليها، وأشكركم جميعا.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية.

أظن أن ملاحظاتي سبق وأن تم طرحها من طرف بعض السادة المستشارين في تدخلهم ولكن لا بد من التذكير بمسألة الدور الآيلة للسقوط والإشكالات التي طرحت لدينا ولتجنبها خاصة التي تتعلق بالأشخاص الذين تم إفراغهم وتمت استفادتهم وعادوا لدورهم منهم من قام بترميمها ومنهم من رمم وقام ببيعها، وأذكر (درب صف 1)، والإشكالات التي طرحت فيها خاصة الدور الآيلة للسقوط. كذلك إشكالية الإحصاء نعلم أنه قبل سنة 2012 أن اللجنة المكلفة بالإحصاء تتمثل في الجماعة علما انها ليست الجماعة بفريق واحد، ولكن الجماعة مع ممثل من كل فريق بالإضافة إلى السلطة كي نضمن الإحصاء الدقيق والصحيح للمستفيدين والمستفيدات من برنامج الدور الآيلة للسقوط، مع العلم أن هناك أسر وعائلات تم إفراغ منازلهم وحتى المحلات التجارية داخل فضاءات عمومية وللأسف لم يتم تعويضها لحد الآن، أذكر منهم على مستوى المقهى التي كانت تتواجد واجهة الملعب والتي تعود لعائلة ديشيش وفي إطار التفاعل والتشاور وإقناعهم من أجل الخروج بأريحية وبدون مشاكل ولكن للأسف ومع مرور الوقت أي منذ سنة 2011 لم يستفيدوا لحد الساعة، كما اذكر كذلك بورثة الجغاوي

والعديد من الأسر التي لم يتم تعويضها بعد، ثانيا أريد الإشارة في حالة ما اذا كان المالكين لبعض الدور الآيلة للسقوط التي تتواجد في النسيج العمراني للمدينة العتيقة، لدي توصية بهذا الخصوص أن الجماعة في إطار التعويض

للمالكين يمكنها استغلال تلك الدور في إطار نواة إما مراكز ثقافية او نواة متاحف أو عروض الصناعة التقليدية بمعنى حتى لا نقع في إشكالية مع صاحب الملك الذي يستفيد ويعوض ثم يعود إلى المنزل المهدم لترميمه وبيعه، يجب أن نكون على علم بما ينصه القانون في هذا الجانب ونشتغل عليه في هذا المجال على أساس ان تمتلك الجماعة تلك الدور داخل النسيج العمراني وأن تقوم بترميمها وتستغلها كما هي بشكلها التقليدي من اجل الحفاظ على الخصوصية العمرانية للمدينة، وحتى لا نذهب في اتجاه النسيج العمراني أن يكون هناك منزل من التراب وبجانبه منزل بالإسمنت ونبقى على هذا التوجه لتكون لدينا نظرة شمولية للمشروع ككل.

أما بالنسبة للأشخاص الذين سيتم تعويضهم على حسب مساحة المنزل والشكليات الاخرى سنتركها فيما بعد، ولكن نحن مع مقترح القطعة الأرضية التي حددت في سبعة (7) هكتارات والمتواجدة بالقرب من المستودعات،

كنزة عزميمستشارة جماعية

فيما يخص ما تم التطرق إليه من البداية في هذه النقطة الأولى نلاحظ مسألة عامة وحتى لا أكررها قيل بأن السياسة العامة في هذا التسيير تركز لأشياء في الحقيقة خطيرة، التسيير سمته دائما الارتجالية والعشوائية وأكد على هذه المسألة علاقة بعدم التوفر على أرقام مضبوطة، وهذه المسألة تم التطرق إليها في دورات سابقة كذلك بخصوص أراضي المجلس وأراضي الشركاء من اجل تنزيل المشاريع، وبالتالي يطرح لدينا اشكال عويص، كما نلاحظ بأن اختيار هذا الحي ولو أنه في الحقيقة سيتم فيه تنزيل مجموعة من المشاريع من ناحية السياسة الشمولية وبالتالي سيصبح هو مستقبل المدينة ولكن دائما من النظرة الشمولية يجب أن لا ننسى طابع المدينة التي هي مدينة تارودانت حيث نجد أن بعض الأسوار يتم طمسها تدريجيا حيث سقط جزء مهم من أسوار المدينة الباقي آيل للسقوط وإذا حدث وقدر الله سقوط المطر بالتأكيد سيكون الحال كارثي وسيتم ترحيل الناس وأكد على هذه الكلمة، وبالتالي سيتم تعويضهم بدور حديثة على شكل شقق بالسكن الاقتصادي وبالتالي سنمحي معالم هذه المدينة التراثية، فلا نعرف ماذا سيتبقى منها من آثار، السادة تطرقوا لمسألة فيما بين سنة 2013 وأواخر 2023 حيث لم يستفيد أصحاب الدور الآيلة للسقوط لحد الآن، فهل سننتظر 10 سنوات أخرى أو 11 سنة أو 14 سنة؟ هذه تساؤلات، وعلى إثر تبعات الزلزال نتحدث عن إعادة إيواء الأسر المتضررة دون ان ننسى ان هناك مشكل آني يجب التفكير في المكان الذي سيتم به إيواء هؤلاء الأشخاص المتضررين، وبالتالي هل كل تلك الفئة التي تقطن بالخيم او التي تم تركيبها بشكل سريع ومؤقت هل تشمل متضررين حقيقين؟ لهذا يجب إعادة الإحصاء وضبط هذا الأمر بالأرقام، لأنه للأسف لم يتم إحصاء المتضررين من الزلزال بشكل واضح وصحيح، فعلينا تعديل وضبط هذه الأمور لأنه مر شهر أو أكثر على الزلزال ونحن مازلنا نتخبط في هذه الأشياء، كما اريد ان اشير لأوامر صاحب الجلالة التي تدعو للاستعجالية ويجب الانضباط لها، كما يجب ألا ننساهم وأن ننتظر عشرة (10) سنوات أخرى ان صح التعبير، وبالتالي أقول بأن المجلس بصفة عامة تراجع كثيرا وهذا واقع في الأمور المتعلقة بالتسيير بخصوص تبعات الزلزال، فالساكنة تتساءل متى ستتم استفادتهم؟ كما أشارت السيدة المستشارة إلى أن بعض الأشخاص المتضررين من الدور الآيلة للسقوط سابقا استفادوا لكن مع الأسف قاموا بترميم منازلهم القديمة ثم قاموا ببيعها وهناك منهم من مات وتركها للورثة، إذن ماهي الأشياء التي سنبن عليها إحصاء المتضررين من الزلزال؟ وشكرا.

عبد القادر هرماس مستشار جماعي

لدي ملاحظة حول اختيار البقعة 1 و 2 وهو أننا تفاديا لأشكال العمارات التي تم إحداثها بمدخل المدينة، ولكن الموقع كان معيارا واحدا، اما المعيار الثاني الذي هو عرض الشارع، لأنه نفس الاشكال الذي طرح لدينا بالنسبة للبقعة 1 و البقعة 2 فقط أننا عوض أن نأخذ البقع من الشارع الرئيسي سنأخذها من شارع آخر، ونلاحظ أن الشارع الذي سيتم فيه احداث وبناء الدور الجديدة لفائدة المتضررين تتوفر على شقق مساحتها 50 متر مربع وهو شارع رئيسي وأضيف أنه سيكون فيه R+4، وكذلك القرب من مصالح الوقاية المدنية ومستوع العمالة فهو إشكال بحكم موقعه الإستراتيجي من المفروض أن تحتفظ به الجماعة، بدل احداث سكن اجتماعي بتلك المنطقة لان هناك عدة شوارع بمساحة 30 متر مربع في الموقع المقابل للبقتين 3 و 4 ويمكن تضمينها مع البقعة 1 و البقعة 2 ويتم انجاز هذا المشروع عليها في آن واحد، هذا فقط اقتراح وملاحظة، وشكرا.

سعاد البعيد مستشارة جماعية

صراحة لن أن اضيف أكثر مما قيل فيما يخص النقطة المتعلقة بتخصيص بقعة أرضية بسطاح المدينة من أجل بناء وحدات سكنية لإعادة وإيواء ساكنة مدينة تارودانت المتضررة من زلزال مدينة تارودانت، كذلك لن اضيف أكثر من ناحية الموقع أو من ناحية البادرة، ولكن الذي سأشير إليه والذي أثار انتباهي وهو أن نتعلم من الأخطاء السابقة وان لا نكررها، كما حدث في المجالس السابقة ويتعلق الامر بعملية الإحصاء والتي تم ذكرها عدة مرات حيث كانت هناك اخطاء في هذه العملية على انها غير مضبوطة وتم ضبط العديد من الأشخاص غير المعنيين بالأمر وأن البقع السكنية لم توزع بالشكل الصحيح على من يستحقها من الساكنة المتضررة من الدور الآيلة للسقوط، هذه مسألة، مسألة أخرى وهو انه سابقا هناك مجموعة من الأشخاص المتضررين الذين استفادوا من الدور السكنية وتم منحهم بقع ولكن قاموا ببيعها وتسليمها لأشخاص آخرين غير معنيين، وقاموا بترميم منازلهم القديمة وعادوا من جديد للاستقرار بها، وبالتالي يتضح لي أنه يجب أن نحاول تفادي هذه الأخطاء ما أمكن وأن نتجاوزها، شكرا السيد الرئيس.

شرف الدين أسقرو النائب الثالث للرئيس

أولا لا يختلف اثنان على هذه المبادرة التضامنية الاجتماعية التي اتخذها المجلس الجماعي على عاتقه خاصة في هذه المرحلة الدقيقة بالضبط وهي تخصيص بقعة أرضية لإقامة هذا المشروع السكني لإعادة إيواء قاطني المنازل الدور الآيلة للسقوط، أولا فيما يتعلق بالمبادرة فأنا أؤمنها لأنها جاءت في ظرف دقيق ووضعية دقيقة وزمن محدد، ان تحدد مساحة 5,7 هكتار ونصف في موقع استراتيجي من طرف اللجنة المكلفة بالبحث والتعرف على الاراضي لهذه الفئة من الساكنة المتضررة مما سيعطي اضافة نوعية في تطوير منطقة سطاح المدينة خاصة التي تم تحديدها من طرف اللجنة. اما بخصوص ما اشار إليه السيد الرئيس بخصوص تفادي الأخطاء السابقة، فان المبادرة هي مبادرة تضامنية اجتماعية وهي في صالح هذه الفئة المعنية والمتضررة من قبل بالإضافة للإحصاء الذي سبق اعداده لهذه الفئات والذي تمت الاشارة اليه من طرف السادة المستشارين اثناء تدخلهم، لكن الإشكال والمناقشة هي التي ستأتي فيما بعد حول تحديد هذه الفئات، تم لأن هناك من أشار أن هذه النقطة بخصوص تشكيل اللجن من اجل تحديد الفئات المستهدفة

كذلك مدينة تارودانت على اعتبارها مدينة تاريخية وربما التاريخ لا يرحم في هذه الامور، واذا لاحظنا التضامن أكبر نموذج وأكبر مثال، وهذا الملف كان من المفروض أن تتم إحالته على القضاء، لأنه يتضمن عدة اختلالات وعدة أخطاء كبيرة التي وجدت به، وذلك من خلال ما لاحظناه وتمت مناقشته مع السادة المكلفين به، حيث وجدنا فئات مستهدفة لم تستفد وفئات أخرى لا علاقة لها بالمنازل الآيلة للسقوط لا من قريب ولا من بعيد ومع ذلك استفادت، ولحد الآن فإن الأخطر من ذلك أنه لحد الآن لم تتم تصفية بعد هذا العقار، وهذا في حد ذاته كارثة، ونحن الآن في سنة 2023 ولم تتم تسوية هذا العقار على مستوى التحفيظ ولا زالت هناك تنازلات قائمة بين الأشخاص، من له حق الاستفادة من هذه الفئات لأن منهم من استفاد ومنهم من لم يستفد بعد؟ ومن لا يتوفر على التحفيظ فإن البقعة ليست في ملكه، كما ان هناك عدة تنازلات لبعض البقع وبعض العقارات وبعض المباني والتي بلغ عددها من (6) الى سبعة (7) تنازلات، وفي هذه الحالة اتساءل لمن سيعود هذا العقار؟ يعني هذه المبادرة ولتفادي الإشكال الذي وقع سابقا، سيتم عقد نقاش الذي سيكون مستفيض حول هذه المباني الآيلة للسقوط والتي سيتم تحديدها من طرف اللجن المختصة والتي سيتم تحديد الفئات طبقا لما ينص عليه القانون في هذا الاطار خاصة الفئات المتضررة من هاته المباني الآيلة للسقوط، كذلك فيما اشار له السادة المتدخلين أن البعض من هذه المنازل التي قمنا بمعاينتها جراء الزلزال وجدنا انها في وضعية كراء والتي وجدنا بها بين ثلاثة وأربعة أسر تقطنها، نريد معرفة ما هي الفئة التي ستستفيد في هذا الاطار، كذلك بخصوص منازل التي تعود للورثة وحتى إن كانوا سيستفيدون نجد البعض منهم حاضرا والباقي غائب، مع العلم ان الجانب القانوني يحث على استفادة جميع الورثة، وبالتالي في النقاش الذي سيتم عقده يجب أن يتم فيه ايجاد حلول لهذه الفئات كما علينا التتبع والتقييم في المرحلة المقبلة، من استفاد بعملية آنية وجب هدم منزله مباشرة بعده يسلم له قرار الاستفادة بسبب الدور الآيلة للسقوط، في المقابل هذا ما تم تطبيقه في مجموعة من المدن، لن يتم تسليم أي بقعة أو سكن اقتصادي لأي مستفيد إلا بعد هدم المنزل، وحتى لا نقع في نفس الأخطاء السابقة، كما لا يمكن لمن لا علاقة له بالموضوع الاستفادة، كذلك هناك من صدر في حقه قرار الهدم ولم ينفذه وسبق له ان استفاد وسيستفيد لمرتين متتاليتين كما هناك من فوت منزله عن طريق التنازل لفائدة طرف آخر، وهو بدوره قام ببيعه بثمن باهظ، وهذا الاشكال لازال قائما، إذن هذه المبادرة التي أخذها المجلس الجماعي الحالي على عاتقه فهي مبادرة نثمها لأنها تزامنت مع هذه الظرفية المناسبة لحل هذا الاشكال لأن هذه ساكنة مدينتنا وفعلا تضرروا من هذه الدور الآيلة للسقوط التي يقطنونها. هناك من صدر قرار الهدم لمنزله وقمنا بمعاينة هذه المباني التي هي آيلة للسقوط ولا يمكن للأسر العودة للاستقرار بها، وبما ان الوقت لا يسمح ونحن كجماعة يجب أن نوفر لهم سكن مريح في اطار شراكة مع وزارة الإسكان وكذلك مع باقي المتدخلين، نحن نحتاج إلى ملك عقاري محفظ للجماعة لفائدة هذه الفئات وبشراكة مع شركة العمران ولكن وكما قال السيد الرئيس نحتاج إلى التنسيق مع العمران ووزارة الإسكان وباقي المتدخلين، علينا كمجلس أن نكون صارمين في تحديد المستفيدين وكذلك تحديد مساحات البقع وكذلك الفئات التي ستستفيد من هذا السكن الاقتصادي وحتى يكونوا في منازل محترمة توفر لهم الوقار والهيبة إلى ما ذلك يجب أن نتحد جميعا كمجلس لنحدد الفئات التي عليها الاستفادة حتى لا نكرر نفس الملف مرة أخرى بنفس الأخطاء التي ارتكبت سابقا.

مولاي هشام أشرف مستشار جماعي

لدي نقطتين الأولى فيما يخص مشروع إيواء ساكنة الدور الآيلة للسقوط بمدينة تارودانت، فالمشروع كما قدم لنا وكما فهمت ما بين الزلزال والأشخاص المتضررين من الدور الآيلة للسقوط بسبب الزلزال فالمسألة التي أريد أن أفهم هي مسألة تقنية لماذا؟ لأننا لا يجب أن ننسى أن هناك مشروع ملكي لتعويض هؤلاء المتضررين من الزلزال، إذن من الناحية التقنية فاخر تحيين كان على ما أظن هو في سنة 2012-2013، سؤالي هو كيف سيتم توزيع هذه البقع أو المباني بين الأشخاص المتضررين من الدور الآيلة للسقوط قبل الزلزال والساكنة المتضررة أثناء وبعد الزلزال؟ فالمسألة هنا تقنية نحتاج فيها إلى جهود وهذا المشروع نثمنه بصراحة ولكن المسألة تقنية ، لو سمعتم بأول إحصائيات المغرب وكم يحتاج لتخطي هذه الكارثة فهو يحتاج إلى 12 مليار دولار، إذن لا يجب أن نعيد نفس الأخطاء ، فإذا لاحظتم تضامن المغاربة مع المتضررين من الزلزال كان تضامنا تلقائيا ولكن تلك التلقائية في التضامن جعلت الجميع يأتي بالحليب والماء بكثرة حتى أصبح الاستغناء عنه لأنه لم تكن هناك استراتيجية وعقلنة حتى في التضامن ، إذن إذا أردنا إنشاء مشروع يجب أن يتم بمسمايته وأن يكون محفظ ومفصل بامتياز لماذا؟ لأنه لا يمكن أن نعطي جهودنا كجماعة وفي نفس الوقت هناك مشروع أخر بموازاته لأنه سيصبح لدينا هدر المال من جهتين، وبالتالي لن نعرف المستفيد من غير المستفيد ، فهذه المسألة لا بد أن تضبط لأن المشروع كما أشرتم إليه يتعلق بالمتضررين اثر الزلزال العنيف فاذا به يخص الدور الآيلة للسقوط ما قبل الزلزال وما بعده ، ومع هذا فنحن نثمن المشروع فقط نطالب بالضبط التقني للتعريف بالمشروع هذه نقطة أولى، وثاني نقطة كما يبدو لي انها استعجالية لأننا كما نعلم أن بناء مساكن للمتضررين من الزلزال او الدور الآيلة للسقوط فهو مشروع مهم ولكنه يتطلب وقت على الأقل سنة أو سنة ونصف الى سنتين لا نعلم ، أين تدخل الجماعة في المرحلة الثانية على اعتبارها مرحلة انتقالية ومهمة؟ ونحن على مشارف فصل الشتاء، هل سيترك هؤلاء الأشخاص في الخيام هذا تساؤل؟ هل هناك مشروع للإيواء في دور مصطنعة مقاومة للبرد والشتاء؟ لأن هؤلاء المتضررين سينتظرون مدة أطول للحصول على هذه الدور، إذن هذا الامر مهم واستعجالي، يجب أن تفكر فيه الجماعة، وكيف سيتم إيواء هؤلاء الأشخاص المتضررين من الزلزال في المرحلة الانتقالية؟ وشكرا.

حامد جودي مستشار جماعي.

في الحقيقة لا يسعنا إلا أن نبارك هذه المبادرة الانني ألتمس من المجلس أن يكرس جهوده لإخراج هذا المشروع السكني إلى حيز الوجود في أقرب الأجال على قدر المستطاع ، لأنه في الحقيقة العديد من الساكنة يستقرون بأماكن غير صالحة للسكن بالبت المطلق ، وذلك انطلاقا لما رأيت بعيني بعد المعاينة التي قامت بها اللجنة حيث لاحظنا ان العديد من الساكنة في حالة مزرية وفي حالة يرثى لها حيث هناك من لا يزال يقطنون الدور الآيلة للسقوط وهذا يشكل خطرا عليهم ، كما اريد ان لا أغفل على مسألة مهمة السيد الرئيس وهي ان هناك بعض الأحياء تتواجد بها اتربة التي ستشكل عائقا امام خاصة في فصل الشتاء وذلك بحي درب كسيمة وحي درب الكزارة وحي برج امنصور وهذا الامر في الحقيقة يدعوا الاستعجالية ، أما بخصوص الإحصاء الذي تم منذ سنة 2013 لن يتم الاعتماد عليه لأن العديد من الساكنة المتضررين سابقا منهم من رمم منزله أو قام ببنائه من جديد، ومنهم من ترك منزله كما هو بدون إصلاح ، وهذا كل ما في الأمر وشكرا السيد الرئيس.

هشام أمزراو نائب كاتب المجلس .

في الحقيقة تدخلي سيكون مختصرا لأن السادة المستشارين أحاطوا بكل المسائل وكي لا يكون هناك تكرار لما تمت الإشارة إليه في تدخلاتنا ، فتدخلي سيكون عبارة عن تعقيب عن تدخلات بعض السادة المستشارين ربما تم ذلك عن غير قصد لان هناك بعض التدخلات تم فيها جرح الساكنة المتضررة من الزلزال ، لان أشار بعض المتدخلين أن الموقع الذي سيتم فيه احداث المشروع السكني يجب أن يتم بموقع غير استراتيجي وأن يكون بعيدا عن الانظار وكأننا نتحدث عن فئة لا علاقة لها بالكائن البشري ، أنا أرى من ناحية الموقع يجب أن يراعي مجموعة من الأمور التي يجب أن تتوفر فيه ، أولا هذه الفئة من ساكنة هذه المدينة ويجب أن يقطنوا بموقع لا يبعد لا على الطرق ولا المؤسسات التعليمية ، كما يجب أخذ مجموعة من الأمور بعين الاعتبار كي يتم احداث سكنا بديلا يليق بهم ويحافظ على كرامتهم ، وفي نفس الاطار لا بأس إن كان موقع اجتماعي بتصميم هيكلي وبمواصفات جمالية وأن يحدث بشكل جيد جدا حتى إذا قمنا بزيارته تروقنا جمالية هذا المشروع ، كما انه سيتوفر على مساحات خضراء ، وأتمنى إن شاء الله أن نجد حلا لهؤلاء الأشخاص المتضررين الذين هم إخواننا وأولادنا وعائلتنا إلى أن ييسر الله أمرهم.

زهرة دني مستشارة جماعية .

قبل أن ابدأ مداخلي في هذه النقطة المتداول في شأنها، لدي ملاحظة من فضلكم ان السقف الذي يتواجد فوق رؤوسنا يشكل خطرا علينا مع العلم ان الاصلاح الذي تم لهذه القاعة فهو حديث العهد وحتى ان كانت هناك ضمان فليتم إصلاحه.

بالنسبة للنقطة المتداول بشأنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تخصيص بقعة أرضية لإقامة مشروع سكني لإعادة إيواء قاطني الدور الآيلة للسقوط ، فالعنوان الذي نحن بصدد اليوم في هذه الجلسة الفريدة هو إعادة إسكان قاطني هذه الدور الآيلة للسقوط وهذا يعني اننا بعيدين عن الأشخاص المتضررين من الزلزال لأن هناك دور هي أصلا آيلة للسقوط قبل الزلزال اما بعد الزلزال ستكون هذه الدور أكثر ضررا من الدور الآيلة للسقوط وهي تلقائيا تدخل في إطار المتضررين لأنه اذا كان هناك منزل به شقق خطيرة فانه تعرض للسقوط وقت الزلزال ، فهم إذن من المتضررين ضمنا مع هذه الفئة كذلك، بداية أتمن إدراج هذه النقطة بجدول اعمال هذه الدورة الاستثنائية ، وأنوه بعمل المكتب في إدراجها والإسراع بها ، ونطالب بإسراع وإنزال هذا المشروع السكني لحيز الوجود لأنه سيحل عدة إشكالات حاصلة والتي تفاقمت مع الزلزال. ملاحظتي فيما يخص الموقع الذي سيخصص لدي ملاحظة تقنية وبما ان الأمر يدعو الاستعجالية كما جاء في تدخل السيد محمد احسان أتفق معه جملة وتفصيلا فيما يخص عملية الإحصاء التي يجب ان تتم بطريقة دقيقة وصحيحة، خاصة العدد الذي يجب ايوؤها، فمثلا نقول لدينا ألف (1000) من الساكنة سنقوم بإيوائها تلزمتنا لها ألف منزل ، يجب كذلك اعداد دراسة مبدئية بناء على هذا الاحصاء بعد التعرف على العدد الحقيقي من المتضررين وأن لا نتحدث بصفة عشوائية ، وان نحدد كذلك المساحة المطلوبة لهذا الانجاز بعقلانية بدل العشوائية قد نقول لدينا سبعة (7) هكتارات أو ثلاثة أو عشرون أو أكثر وبمشورة ، وهذا رأيي سوى إذا كان هناك لدى السادة المستشارين أي مرجع بهذا الخصوص لم ألتمسها في تدخلاتهم ، اريد الإشارة انه لا بد من اعداد دراسة مبدئية ، فمقترح سبعة هكتارات ونصف 7,5 في المجموع كيف تم اقتراحه من طرف السادة المستشارين لان هذا العدد

من المساحة لم تتم الاشارة اليه لا في ديباجة ولا في تدخلاتهم سأطرق لموقع الذي تم اختياره لإحداث هذا المشروع بالنسبة للبقعة 3 والبقعة 4 فهو مكان موفق لأننا نعاني من الإشكال الحاصل المتواجد بمدخل سطح المدينة خاصة البنايات التي تم انجازها من طرف شركة العمران ونحن في دورة أكتوبر السابقة تمت برمجة لاتفاقية مع وزارة السكنى والتجهيز والنقل من أجل خلق تثنية القنطرة ، عندما سنقوم بالتثنية سنجد في طريقنا بناية العمران التي ستشكل عائقا أمامنا في المدينة الجديدة وهذا خطأ كارثي وضع في فترة لم يراعي فيها المدبر بعد النظر او ربما لظروف أخرى أجعلها، حبذا لو أننا إذا أردنا احداث اي شيء لا بد أن نستحضر بعد نظر، لأنه والله الحمد نتوفر على تصميم التهيئة بالرغم من وجود ملاحظات ، نسبيا تم وضع خطوط عريضة لتلك المنطقة كما وضعها لمدينة تارودانت لن اقول أننا اتفقنا مائة في المائة معه ولكن نسبيا الخطوط العريضة تمر بشكل جيد ، إذن هذه النقطة الخاصة بالموقع فأنا مع السيد المستشار عبد القادر هرماس في طرحه الذي يشير فيه إلى البقع ذات مساحة 50 متر بأن نضع فيها تلك البنايات وهذا ليس احتقارا لتلك الفئة المتضررة من الزلزال ولو أن المصمم وضعها فيها E zonage ، حبذا ادراك مثل تلك الأخطاء التي وقعت في الفترة السابقة بخصوص تصميم التهيئة، الذي هو بمنطقة " E zonage " الخاص بالمنطقة الاقتصادية والتي تتواجد بها الوقاية المدنية ومستودع العمالة ، علما ان هذه المناطق فيها نوع من الازعاج والحركة بحكم انها مؤسسات ادارية ، ويتم وضع منطقة E zonage بهذا الموقع والذي سيتم تخصيصه لهذه الفئة المتضررة من الدور الآيلة للسقوط بغرض أن نحميهم من الطريق ، وهذا ليس احتقارا لهم ولكن كتنظيم للبنايات والمرافق داخل المدينة والتي نطمح أن تكون مدينة جديدة بمعايير جديدة ولكن دون المس بتاريخنا كتارودانت ، ومقترحي هو أن البقعة 1 والبقعة 2 حبذا لو تم إعادة النظر فيها، أما البقعة 3 والبقعة 4 فهي بقع مميزة مختارة جيدا سواء من حيث المرافق وكذلك الموقع الذي هو استراتيجي وكذلك المساحة المخصصة له ، حبذا لو أن البقعة 1 والبقعة 2 ان تنضم للمنطقة 3 والمنطقة 4 وأن تتم ازالتهما من تلك المنطقة ، أما المعايير والمساحة فهي مناسبة ، وشكرا .

اسماعيل الحريري النائب الرابع للرئيس .

نشكر السيد عامل إقليم تارودانت على الدعوة لعقد هذه الدورة الاستثنائية وطرح هذا الملف الشائك القديم الجديد فمجموعة من المستشارين يشيرون خلال تدخلاتهم أن هذا الملف لا يراود مكانه وبعض الناس لا يتوفرون على موضوع وحيثيات هذا الملف ، فالمسألة ليست إحصاء الدور الآيلة للسقوط لأنه يعتبر أسهل حاجة خاصة اذا كانت هناك لجنة نزيمه وشفافة والدليل على ذلك الإحصاء الذي قامت به السلطة المحلية بتعاون مع المجلس البلدي للدور المهدة بالسقوط والتي تضررت بسبب الزلزال، وقد استغرقت فقط يومين ، إذن الاشكال لا يكمن في الإحصاء ولكن في التنزيل ولقد أشار السادة المستشارين والمستشارات في تدخلهم ومنهم السيد شرف الدين أسقرو والنائب الثالث للرئيس الذي اشار للأخطاء التي وردت في هذا المجال المتعلق بتعويضات الساكنة منها اشكال مجموعة من الدور المحاذية للأسوار والدور التي تم بناؤها المتواجدة قرب واد الواعر، فمثلا حي الزرايب ، لقد تم طرح هذا الموضوع سابقا على السيد العامل وتمت المصادقة من قبل على الموقع بخصوص هذه المسألة بعدما كان التعرض على موقع آخر، كذلك الإشكال القانوني لم يتطرق إليه السادة المستشارين وهو عند إنزال لقانون جديد الذي سمي بقانون التجديد الحضري الذي يتضمن

تدخلات مجموعة من القطاعات، كالوكالة الحضرية، السلطات الإقليمية، السلطات المحلية والمجلس الجماعي، ولم يتم تنزيل القوانين التنظيمية الخاصة به.

أما بالنسبة للموقع فقد تم عقد لقاءات على مستوى الوكالة الحضرية بمدينة تارودانت وبمدينة أكادير جهويا، هناك بعض الأشخاص الذي تمت الإشارة اليهم بأسمائهم لأنهم يعانون وتضرروا وفي الحقيقة لم يتم تعويضهم وكان المجلس يعاني معهم لأنه يتلقى دائما نداءاتهم الملحة، لكن هذا الملف مع الأسف من الملفات الشائكة، تم حل إشكال الموقع ولكن بعد إصدار القانون الجديد في هذا الإطار قمنا بعقد لقاءات مع الوكالة الحضرية والسلطات الإقليمية ولكن لعدم تحديد الصلاحيات ولم يحدد فيه مصادر التمويل، ومن سيتكلف بهدم الدور الآلية للسقوط هل المعني بالأمر أم هناك صندوق خاص لذلك اما بالنسبة للدور التي تعتبر تراثا تاريخيا هل سيتم هدمها لكونها آيلة للسقوط أم سيتم ترميمها فقط لان كانت هناك مجموعة من الإشكاليات التي جعلت الكل يتملص من المسؤولية، يوجد كذلك بتارودانت دور رياضات مهددة بالسقوط وتم فيها اصدار قرار الهدم، وفي نفس الوقت نريد الحفاظ على التراث وهذا اشكال، ولهذا يجب على الإخوان أن لا يربطوا الإشكالات دائما بالولاية السابقة سوف اذكر بالسيدة التي كانت تذرف دموعها من اجل التعويض والسيد ابويه اكون رئيس مصلحة التعمير والبيئة شاهد على ما اقوله بخصوص السيدة التي تملك بيتها المتواجد بمدخل أولاد بونونة وهو من تراب وأخبرتها أنذاك أنها لن تتمكن من التعويض إلا إذا قامت بهدمه لأنه مهدد بالفيضانات والقانون ينص على ذلك وذكرتي أنها عوضت في سطح المدينة ولكنها تبحت لابنها عن السكن. وقد أغلقت هذا الملف في انتظار وجود حل للقانون، أما بالنسبة للموقع فليس لدينا أي إشكال لأننا نتوفر على 400 هكتار محفظة بسطاح المدينة فهذا ملف فوق المجلس الجماعي ولا زلت اذكرها اذا لم يتم تظافر جهود السلطات الإقليمية والمحلية والوكالة الحضرية سيبقى الملف على حاله، ونشكر مرة أخرى السيد العامل الذي جدد الملف وتنمى من الله سبحانه وتعالى أن نجد الحل المناسب لأن عددا كبيرا من الأرواح يقطنون تلك الدور وأعرفهم شخصا بأحياء درب أفا، درب كسيمة ودرب الكزارة كلهم يطالبون بالسكن مقابل مغادرتهم الدور وعلى سبيل الذكر توجد سيدة تسكن في غرفة واحدة داخل منزل سقط اغلبه، نحن هنا أمام أرواح مهددة بالسقوط وليس دور آيلة للسقوط وشكرا.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية.

منذ سنوات ستكون هذه المرة الوحيدة التي أتفق فيها مع السيد إسماعيل الحريري. لأن هذا هو موضوع مداخلتي. لكي أصحح بعض الأمور الغير المفهومة بخصوص ملف الدور الآيلة لسقوط. كما أشار السيد الحريري فالإشكالية هي إشكالية قانونية منذ سنة 2012 لأن هناك تدخل الاختصاصات في مقتضيات القانون وليس واضح. فمن يتحمل المسؤولية في هذا الملف؟ سنرجع إلى ما أشار إليه السيد الحريري حول مسألة الإحصاء. فعلا قمنا بالمعينة وعشنا إشكالية الإحصاء في الأول كانت توجد فيه اختلالات والسبب هو عدم وجود الجماعة لوحدها. ولذلك تدخلت الجماعة سنة 2012 وطلبت إعادة الإحصاء لكي نتفادى الإشكاليات التي كانت مطروحة ونتفاجأ بأشخاص استفادوا وليس من حقهم الاستفادة. وليسو محصيين من طرف الجماعة بل تم إحصاؤهم من قبل الأطراف الأخرى المشاركة في عملية الإحصاء. وقد قدمت طلب تحيين سنة 2012 وصادفنا اختلالات. وكذا اللجنة لم تكن فيها نوع من الجدية والمصادقية. لذلك تم إنشاء لجنة من طرف الجماعة مشتركة وممثلة من طرف جميع الفرق السياسية. وقد قمنا

بجولات في المناطق وتم إعادة تعيين ووجدنا فعلا من استفاد وهو لا يستحق والعكس هناك من يستحق ولم يستفد. وأطلب منكم الرجوع إلى إحصائيات 2012 والاعتماد عليها كمرجعية أولى. لأن فيها ملاحظات وإضافات من ضمنها السيدة التي أشار لها السيد إسماعيل الحريري وسيدات لا داعي لذكر أسمائهم. وكذلك أشخاص متضررين وتم إحصاؤهم ولم يستفيدوا. ولا نريد أن نقع في نفس الإشكالية. وأذكر بحضور السيد الباشا وحضور السادة أعضاء أن الإحصاء الآن تشوبه نوع من الشكوك. حيث نفاجأ بمنزل آيل لسقوط ويتم إلصاق شريط لمنع الدخول إليه، ويقوم صاحبه باتصالات وتدخلات لإزالة الشريط ويتم إصلاح وترميم المنزل ليلا. لذلك يجب علينا إعادة النظر في طريقة الإحصاء ونحدد من سيستفيد ومن لا يحق له الاستفادة. حيث أن هناك بعض الأسر أفرغت منازلها الآيلة لسقوط. وأخيرا أقدم توصية لإنشاء لجنة تتكون من ممثلين من الجميع لكي تكون هناك مراقبة وشفافية.

محمد إحسان مستشار جماعي.

لدي بعض الإضافات. أولا مسألة الإحصاء نطلب من السيد الرئيس أن يو افينا بأخر المستجدات خصوصا الدور الآيلة لسقوط. هل هناك إحصاء منجز سنة 2012 فقط أم ان هناك إحصاء آخر أنجز فيما بعد؟ وبالتالي يجب البحث عن مبررات لعدم القيام بهذا الإحصاء. لأن هذا يعتبر هروبا من المسؤولية، حيث يجب أن يتم توفير معطيات حول المدينة عندما يكون هناك لقاء تواصل مع الساكنة نجد معلومات كافية بين أيدينا.

ثانيا هناك قرارات هدم تم تنفيذها في مختلف المناطق، فمثلا هناك حي البلاليع وباب الخميس وباب تارغونت إلى آخره. ولكي لا يتم إقصاء سكان هذه المناطق، علينا إرجاع جميع المستفيدين الذين يستحقون التعويض. ثالثا أناشد مجلس جماعة تارودانت لاتخاذ الحذر بخصوص المآثر التاريخية، وعلى رأسها السور. لذلك ما هي التدابير المتخذة بهذا الشأن؟ وكذا يجب التواصل مع الجهات المتدخلة بخصوص هذه المآثر التاريخية.

النقطة الأخيرة تتعلق بمشروع أطلس واحد وأطلس اثنين. والذي يهم ثلاثون هكتارا مقسمة على الشكل التالي عشر هكتارات للموازنة، وعشر هكتارات مخصصة للإيواء الاجتماعي، وأخيرا عشر هكتارات للعموم، فهذا الملف أظن أنه متواجد في المحكمة الإدارية. ونطلب من السيد الرئيس شخصا أن يتدخل للحسم فيه قضائيا. لأن هذا الملف سيعطي دفعة قوية لمدينة تارودانت. وشكرا لكم.

سعاد أريب مستشارة جماعية.

أود الإشارة في هذه النقطة أن هناك موضوعين. هناك مسألة إعادة إسكان قاطني الدور الآيلة للسقوط. وهناك أرضية منجزة مسبقا غنية بالمعطيات وتحقق إعادة الإيواء. لإعادة الإيواء شيء، وبناء الوحدات السكنية شيء آخر. أنا أرى أنهما موضوعين مختلفين وكل موضوع بمعطياته المختلفة. فقط أريد جذب انتباه المجلس الموقر إلى أن بعض الآراء تستدعي العودة إلا أن هناك التباس في هذا الموضوع. ويستدعي مجموعة من الإجراءات المسطرية. أولا يجب الابتعاد عن الإجراءات الإحصائية لتفادي الجدل حول الموضوع. بحيث يجب أن يكون هناك رصد لواقع تارودانت، وواقع للأشخاص المتضررين. الى جانب ذلك يجب جمع كافة البيانات. ثم أذكر بالنسبة للمجلس الجماعي الذي يقوم بإصدار قرارات الهدم. فعندما نتحدث عن إيواء الساكنة يجب أن يكون هناك قرار الهدم أولا وذلك للحفاظ على سلامة الساكنة، ثم يليه قرارات الإخلاء. وهذه المسائل ترتبط مسطريا بإعادة الإيواء. وبالتالي اتساءل ايضا بالنسبة حول

الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط. ما هو موقعها بالنسبة لمجلس تارودانت؟ وما هي الإجراءات المتخذة للحد من الحوادث التي يمكن أن تنبني على الدور الآيلة للسقوط؟ طبقا للقانون رقم 12.94 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط لا يستحضر أصلا في هذه النقطة، والذي يعتبر بأن المسؤولية مشتركة بين السلطات وبين الجماعات الترابية وما بين الوكالة. إذن أتمنى أن تستحضر الوكالة بموقعها في هذا الموضوع. مع تقديم معطيات حول هذه الأمور. وشكرا.

كنزة عزمي مستشارة جماعية.

أريد الإشارة إلى مسألة اتخاذ القرارات. حيث لا يجب أن نكتفي باتخاذ القرارات فقط بل يجب تنزيلها على أرض الواقع مع تتبع والإشراف عليها. فإن عدم تتبع هو من يخلق لنا الارتجالية وكذا التهرب من المسؤولية. فعندما يكون التواصل بين السلطات والمسيرين وكل مسؤول من موقعه فذلك يعطي نتائج مرضية. وبالتالي عندما ضرب الزلزال الذي هو من اقدار الله سبحانه كشف عن الواقع الحقيقي لمدينة تارودانت كما ينبغي. لذلك لا يمكن الانتظار إلى حين حدوث الكوارث الطبيعية ثم ن تدخل فعلينا أن نتخذ التدابير الاحترازية لمواجهة أي كارثة قد تحدث مستقبلا.

كذلك أناشد المسؤولين بضرورة إيواء المتضررين خصوصا مع اقتراب فصل الشتاء. لذلك ليس علينا الانتظار إلى حين تعيين البقع وبنائها ثم إيواء الساكنة. فهناك أشخاص في حالة كارثية يستغلون مرائب السيارات والملاعب. وقد تحدثت كوارث مثل اندلاع الحريق لا قدر الله. وكذا الحشرات والروائح الكريهة. وأحيي السلطات والقائمين على مدينة تارودانت ولكن مدينة بمستوى مدينة تارودانت ونرى هذا المستوى. وشكرا لكم.

محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس.

باختصار فإن مشروع التضامن لن يتم تقييمه الآن. سيأخذ منحنى آخر كما ذكر السيد شرف الدين أسقرو النائب الثالث للرئيس، لأنه سيأخذ منحنى قضائي وكذلك منحنى على مستوى الهيئات الإقليمية. لذلك سنتركه إلى وقت لاحق. ثم هناك أطلس واحد وأطلس اثنان. هذا الملف قدم للسيد الرئيس وهو يتابعه بصفة شخصية. فبعد حكم محكمة الاستئناف توجد هناك محكمة النقض وبعدها ستكون مسطرة التحفيظ إلى غير ذلك بناء على المساطر المعمول بها. ما يهمنا اليوم هو المصادقة على بضع أرضية لإيواء الأسر المتضررة في ملف الدور الآيلة لسقوط وكفى. بدون دخول في التفاصيل. ثانيا هذه الملاحظات ستكون في دفتر التحملات لا من حيث مساحة الشقة أو كيفية تسليمها وكذا تحيين الإحصاء. مع العلم أنه تم تحيين الإحصاء سنة 2016 وسنة 2017. لذلك فهذا ليس وقت مناسب لمناقشة هذه الأمور ستناقش عند اعداد دفتر التحملات بشكل مفصل.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تخصيص بقعة أرضية لإقامة مشروع سكني لإعادة إسكان قاطني الدور الآيلة للسقوط للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي

عدد 45 / 2023

الدراسة والمصادقة على تخصيص بقع أرضية لإقامة مشروع سكني لإعادة إسكان قاطني الدور الآيلة للسقوط.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة الاستثنائية اكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الفريدة المنعقدة بتاريخ 03 اكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تخصيص بقع أرضية لإقامة مشروع سكني لإعادة إسكان قاطني الدور الآيلة للسقوط، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 24 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 24 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 24 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	مينة فريسي	زينب الخياطي
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	فضمة ازوران
شرف الدين اسقارو	شكيب اريج	سعاد اريب	كنزة عزمي
اسماعيل الحبري	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	زهراء دنبي
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	حامد جودي
رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	محمد احسان	مولاي هشام أشرف

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تخصيص بقع أرضية لإقامة مشروع سكني لإعادة إسكان قاطني الدور الآيلة للسقوط.

توقيع كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

النقطة الثانية:

المصادقة على تحويل اعتمادات بالميزانية.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بالمصادقة على تحويل اعتمادات بالميزانية والتي لها علاقة بفاجعة الزلزال الذي ضرب يوم الجمعة 08 شتنبر 2023 وفي نفس الإطار احوال الكلمة على السيد مصطفى حنون لتقديم عرض حول الموضوع.

مصطفى حنون..... عن مصلحة الصفقات والحسابات والميزانية.

يتعلق مشروع التحويلات المدرج كنقطة مستعجلة ضمن أشغال دورة استثنائية لشهر أكتوبر 2023 بتحويل اعتمادات ميزانية التسيير قصد تلبية الاحتياجات الأنية والمستعجلة المتعلقة بتدبير الأثار المترتبة عن الزلزال والذي تأثر منها إقليم تارودانت وكذا بعض الأحياء داخل المدينة.

■ بالنسبة لتحويل الأول سيتم تحويل مبلغ 450 000,00 درهم إلى الفصل الخاص بالإيواء والإطعام، وذلك لتغطية مصاريف الجماعة في إيواء الأطقم الطبية والعسكرية وبعض فعاليات المجتمع المدني وبعض الوحدات الفندقية. وكذا إيواء وإطعام المصابين إثر الزلزال ومرافقيهم،

■ سيتم تحويل مبلغ 300 000,00 درهم لشراء الوقود والبنزين قصد تغطية مصاريف تزويد سيارات الإسعاف والأليات موافدة على المدينة والتي يتم تعبئتها بوقود باتجاه المناطق المتضررة من الزلزال.

■ سيتم تحويل كذلك 100 000,00 درهم لشراء هبات ومعونات لصالح متضرري الزلزال. وبالإضافة إلى ذلك تم تخصيص مبلغ 100 000,00 درهم لشراء المواد الغذائية لفائدة المتضررين من الزلزال. حيث بلغ مجموع هذه التحويلات 950 000,00 ألف درهم وتم أخذهم من الفصل الخاص بالفائض الغير المبرمج والبالغ مجموع اعتماده مليون ومئتين وخمس وثلاثون 1 235 000,00 درهم. وهذا الاعتماد فهو أصلي بميزانية التسيير لسنة 2023.

■ أما بالنسبة لتحويل الثاني ففي إطار الجهود المبذولة لمكافحة أثار الزلزال الذي ضرب مختلف مناطق المملكة وبالأخص إقليم تارودانت. وتنفيذا لتعليمات الملكية السامية ثم إحداث الصندوق رقم 126 الخاص بتدبير الأثار المترتبة عن الزلزال قصد جمع تبرعات والمساهمات الطوعية التضامنية. وفي هذا الصدد قامت الجماعة الترابية لتارودانت بتخصيص مبلغ 200 000,00 درهم لفائدة هذا الصندوق وتم أخذه من الاعتمادات الخاصة بالجمعيات وكذلك من الفصل المتعلق بالفائض الغير المبرمج. حيث تم تخصيص 20% من المبالغ المرصودة للجمعيات التي لم يتم الالتزام بها بعد وهو ما يعادل 170 700,00 درهم والباقي تم خصمه من الفائض الغير المبرمج بمبلغ 29 300,00 درهم حتى أصبح الاعتماد المحول والنهائي هو 200 000,00 درهم. هذا كل ما يخص بالتحويلات في ميزانية التسيير.

■ بالنسبة للتحويل الثاني وطبقا للمادة 130 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، عملت الجماعة الترابية على إنشاء شركة التنمية المحلية لتارودانت في إطار شراكة مع كل من جهة سوس ماسة والمجلس الإقليمي لتارودانت، جماعة تالوين وجماعة أولاد برحيل. وستشكل هذه الشراكة لبنة أساسية لتنزيل المشاريع التنموية على المستوى المحلي. نظرا لما تتميز به من مرونة ذلك انها لا تخضع للقانون العام، مما سيعفيها من الكثير من المساطر

الإدارية المتسمة بالتعقيد. ويكمن الهدف الأساسي وراء خلق هذه الشركة التي تعد جماعة تارودانت أكبر مساهم برأسمالها في تنفيذ مشاريع اقتصادية وتنموية بتمويلات مهمة. مما سيكون له انعكاس إيجابي على تحسين البنية التحتية بالمدينة، وتأهيل مرافقها العمومية. وبناء على المقرر المتخذ خلال الدورة المنعقدة في 12/05/2022 والتي صادق فيها المجلس على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية لتارودانت، التي يضم مبلغ مساهمة الجماعة في رأسمال الشركة مبلغ 1 800 000,00 درهم. مما استوجب اللجوء إلى القيام بتحويل في ميزانية التجهيز لتوفير الاعتماد المذكور. إذا تم القيام بتحويل 1 800 000,00 درهم من الفصل الخاص بالدفعات لفائدة المجلس الاقليمي لتهيئة مطار سيدي دحمان والذي كان يضم 2 000 000,00 درهم إلى الفصل الخاص بالمساهمة في رأسمال شركة التنمية المحلية لتارودانت، وشكرا سيدي الرئيس.

محمد إحسان مستشار جماعي.

فيما يخص مشروع تحويل اعتمادات ميزانية التسيير برسم السنة المالية 2023، نجد في هذه التحويلات المقترحة 950 000,00 درهم تم سحبها من الفائض. مع العلم أن الفائض كان مخصص للادخار ولم نقم ببرمجته على أمل تمويل حصصنا في الشراكات فإذا به يتم حذفه. والآن ستبقى فيه 250 000,00 درهم فقط. وما كنا نطمح اليه أصبح غير وارد، يعني سيتم السحب من الفائض الغير المبرمج لتمويل الايواء والاطعام وكذلك الوقود والزيوت والمعونات للمحتاجين والمواد الغذائية. أنا في رأيي وفي ظل الوضع الكارثي الذي نعيشه جميعا هل حقا هذه تحديد الحاجيات التي يحتاجها المتضررين أم لا؟ علما أن المساعدات الغذائية تم توفيرها بكثرة الى أن أصبحت تتلف وتضيع. كما أن مؤسسة محمد الخامس ملئت المخازن بالكامل، الى درجة انهم يبحثون عن الأشخاص الذين سيقدمون لهم هذه المساعدات. إذن لا بد من ضبط والتحديد الحقيقي لحاجيات ضحايا الزلزال كما نخشى ان يكون هناك تلاعبات حزبية بكل صراحة في منح الأشخاص إذا غابت المراقبة وترشيد وتديبر، يجب التدقيق في الحاجيات.

كذلك بالنسبة لمبلغ 200 000,00 درهم قد تم سحبها من الجمعيات التي تنشط في المجال الاجتماعي والرياضي والثقافي وكذا المهنية. كما تم اقتطاع 20 000,00 درهم كذلك من الفائض الغير المبرمج كل هذا من أجل المساهمة في صندوق 126. يعني أن الجماعة ستساهم بمبلغ 200 000,00 درهم لفائدة هذا الصندوق.

كما نمر للجزء الثاني للميزانية حيث سيتم اقتطاع مبلغ 1 800 000,00 درهم المخصص لدفعات المجلس الاقليمي لتهيئة مطار سيدي دحمان. وأنا أرى أنه من المستحسن حذفها كما أنه كثرت الأقاويل في هذا الموضوع. وسيتم رصد لها لفائدة شركة التنمية المحلية تارودانت مع العلم أننا نملك رأسمال مسبق وأنا أطرح تساؤل على سيادة الرئيس فما هو رأسمال الإجمالي للجماعة في الشركة؟ وهل هذه زيادة لرأسمال؟ ولماذا جاءت هذه الزيادة خصوصا في هذه الظرفية ونحن بأمس الحاجة لصرفها في أماكن أخرى؟

سعاد أريب مستشارة جماعية.

تقريبا أذهب في نفس الطرح الذي طرحه زميلي محمد إحسان. ونحن قد عشنا ما وقع بعد 08 شتنبر وما ثم صرفه على الايواء والاطعام والوقود وخلافه من الامور الاخرى. ولكن هذه المبالغ أرى بأنها تعني المجلس لوحده ولا تعني كافة

المتضامنين أفرادا وجماعات وهيئات وجمعيات. ونحن قد شهدنا بأعيننا أن الأمر كان بشكل تلقائي. بحيث أن الأطقم الطبية كانت في أماكنها حتى الأطباء الاختصاصيين تركوا عياداتهم وشاركوا في العمل التطوعي. كما أن مدينة تارودانت لا تتوفر على مخزون كاف من الوقود والزيوت خاصة أنه كان هناك ضغط على طلبها. بالنسبة للهبات والمعونات لصالح المحتاجين فقد لاحظنا بأن هناك مبادرات سابقة من مناطق بعيدة وكانت سباقة على المبادرات المحلية. وبالتالي نحتاج إلى معطيات أكثر دقة وإقناعا مما تم سرده من هذه اللائحة المتعلقة بالتحويلات. ثم أرى بأنه تصنيف الجمعيات ويتم تقليص الاعتمادات والمنح المخصصة لها أرى بأنه معطى غير مقنع وغير مجدي في الحقيقة، ولا يضيف شيئا بقناعتنا لأن التضامن يستدعي الرؤية من هذه الزاوية. التخوف بالنسبة لي هو ماذا عن الهجرة الجماعية نحو الحاضرة وبالأخص تارودانت لماذا لا تستحضر هذه المسألة فهي التي تحتاج إلى تحويل كبير على اعتباره قوي لكي نحد من هذا النزوح والهجرة.

زهرة ذنبي مستشارة جماعية.

فيما يخص النقطة المتعلقة بالتحويلات الخاصة بميزانية 2023. وبالإضافة على التدخلات السابقة فسوف أشير إلى نقطة أخرى وهي شراء الوقود والزيوت. أصلا فالبرمج في الميزانية هو 320 مليون مخصصة للوقود وثم إضافة 30 مليون لتصبح 350 مليون في هذه السنة. وهذا رقم كبير جدا وبمعدل تقريبي مليون في اليوم وهو رقم مهول، كما أن السنة لم تنتهي بعد ولا زالت هناك ثلاثة أشهر. أول تساؤل أريد طرحه هو حول هذه التحويلات هل تم صرفها؟ أم هي مبرمجة لصرفها فيما بعد؟ هل هذه المبالغ تم صرفها أم اننا بصدد صرفها؟ أريد الشرح من طرف السادة المعنيين. بالنسبة للهبات والمعونات لصالح المحتاجين فقد أشرت لها في اللجنة المالية هل هي موجهة لمدينة تارودانت أم للعالم القروي؟ فإذا كان موجها للساكنة فهو قليل أما إذا كان موجه للعالم القروي فهو مشبع بهذه المواد.

وبخصوص الدفعات المتعلقة بالصندوق 126، فقد أشرنا في اللجنة المالية أنه تم برمجة 170 000,00 درهم ولان نتفاجأ بمبلغ 200 000,00 درهم. فما هو المعيار المتخذ لتحديد هذا المبلغ؟

أما النقطة المتعلقة بالتجهيز بخصوص الدفعات للمجلس الاقليمي لتهيئة مطار سيدي دحمان فقد تم تحويل مبلغ 1 800 000,00 درهم لصالح المساهمة في رأسمال الشركة تنمية المحلية لتارودانت. التساؤل الذي أطرحه هو هل الشركاء التزموا بالمساهمة الأولى المقررة في دورة ماي أم اننا الوحيدين المساهمين في الشركة؟ وشكرا.

كنزة عزمي مستشارة جماعية.

في نطاق هذه التحويلات بصفة عامة، فالكل يعرف بأن مدينة تارودانت كانت محطة عبور للمساعدات وبالتالي نتفاجأ بأن مدينة تارودانت لم تستفد كباقي المناطق. وكما أشار السيد المستشار فقد كانت المساعدات كبيرة وتحتية للمساهمين والسلطات كل حسب مركزه، وتحتية للشعب المغربي. لكن تبادر إلى مسامعي في الآونة الأخيرة مثلا بكلية متعددة التخصصات أنه تمت المساعدة بأربعة شاحنات كبيرة محملة بالسلع لفائدة جماعة تارودانت، أنا لم أرى تنزيلها في الواقع ولكن بالنسبة لي لم أرى أي تنزيل لهذه الحمولة يمكن أن تتم الإشارة إليها، فيما بعد أنه سيتم تنزيلها مستقبلا

والله أعلم. لكننا نحن الآن في حالة استعجالية والمتضررين يتلقون المساعدات من المحسنين الذين يقطنون بمدينة تارودانت وحتى المهاجرين وهذا لا يعقل وبالتالي بخصوص تحويل هذه المبالغ هنا يطرح التساؤل.

بالنسبة للوقود فمبلغ 3 500 000,00 درهم أتساءل حول القوافل القادمة هل تم تقديم الوصل لهم من اجل صرفه في الوقود؟ اما مبلغ 3 200 000,00 درهم هل تم صرف كل هذه الملايين حتى يتم إضافة مبالغ اخرى 000,00300 درهم.

كذلك بخصوص الايواء والاطعام بمبلغ 760 000,00 درهم هل تم صرف هذه الملايين من قبل. ولم يتبقى سوى ثلاثة أشهر في السنة، اتساءل رغم أني اعلم ان مدينة تارودانت بلد الكرم بساكنتها ولكن لتشجيع الاستثمار واستقبال الوفود هنا اتساءل هل تتوافد لدينا الأمم المتحدة التي تبرر صرف هذه المبالغ 76 مليون هنا يجب التسطير عليها، أما بخصوص الجمعيات وكما سبق الإشارة إليها في التدخلات السابقة. على أنها تساهم في تنمية المدينة أصلاً تشتكي من المنح المقدمة لها بأنها ليست كافية والآن يتم اقتطاع بنسبة 20% لفائدة صندوق 126. أظن أن الأفراد قد ساهموا في صناديق متعددة بشكل كبير سواء مؤسسة محمد الخامس وغيرها، وبالتالي أرى بأن هذه المسألة ليست في محلها. اريد الإشارة إلى مسألة الإطعام في زيارة قمنا بها لأحد الدواوير كحد إيمولاس في نطاق الجانب الطبي والصيادلة فالمندوبية هي من يتحمل إطعام هذه الاطعم وليس المجلس، وشكراً.

سعاد أبلعيد مستشارة جماعية.

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بتحويل اعتمادات في ميزانية التسيير للسنة المالية 2023. ألاحظ أن هذه التحويلات نظراً للظروف الملحة وحالة الطوارئ التي تعيشها نعيشها وتعيشها المدينة أظن أنه أمر منطقي وضروري وإذا لم نقوم بهذه التحويلات أذن هناك خلل فكما لا يخفى على أحد الدور الكبير الذي لعبته الجماعة وربما لم يطلع عليه العامة وبحكم تواجدي داخل الميدان فالجماعة لعبت دوراً كبيراً ومهماً في هذه الكارثة. وذلك في توفير الإمكانات البشرية واللوجستية داخل مستشفى مختار السوسي وذلك من وقت حصول الزلزال فقد تم توفير الغذاء وكذلك السكن بالنسبة للأطعم الطبية والوافدين من المغرب بأكمله، بصفة المساعدة فكان على الجماعة ان توفر لهم السكن والتغذية.

اما بالنسبة للتحويلات التي تهتم شراء الوقود لسيارات الإسعاف التي تحتاجها فانه مبرر، خاصة التي تتجه إلى تيزي نتاست لنقل المصابين لمدينة تارودانت. وبالتالي كان من الضروري على الجماعة تقديم المساعدة والمساهمة للآليات القادمة لهذه المدينة بحكم أنها عاصمة الإقليم. كما انني لا أبخس عمل والدور الذي تؤديه الجماعة، لأنني حين ضرب الزلزال يوم الجمعة 08 شتنبر 2023 كنت داخل المستشفى بمعية بعض أعضاء المجلس وبالتالي كنا في قلب الحدث حيث اطلعنا على أمور لم يتطلع عليها البعض، ولم يغمض لنا جفن خلال اليومين المتتاليين وكنا ساهرين كما ان هناك اشخاص على قدم وساق من اجل توفير كل المواد الضرورية من إطعام وشراب وكراسي ونصب الخيام إلخ والأمور الضرورية. كذلك الاجتماعات التي تنعقد داخل العمالة من كان يحضرها أكيد أعضاء المجلس، لذلك أرجوا منكم أن نكون منطقيين ودون أن ننسى الدور الذي أدته جمعيات المجتمع المدني داخل المستشفى، لدرجة أن المديرية الجهوية أمرت ان تكتفي ببعض الجمعيات كجمعية شباب الاطلس داخل المستشفى والحاصلين على شهادة الهلال الأحمر مع

العلم ان جميع الجمعيات حاضرة من اجل تقديم يد العون، ولهذا من لم يتواجد بعين المكان ليلة الزلزال او اليوم الموالي لا يصح بأنه لم يتم تقديم يد العون، اما المجتمع المدني كان حاضرا وبقوة وقام بدورهم كما أشيد واحيي جهود بعض الأعضاء الذين استقبلوا القافلات والمساعدات في المستشفى واشكرهم على مجهوداتهم علما انه لحد الساعة هناك من لا ينام. بالنسبة لهذه التحويلات منطقية، في الحقيقة المساعدات تو افدت بكثير ولكن ما يمكن أن نناقشه هو عدم وجود تدبير لهذه المواد كما ان هناك متضررين داخل مدينة تارودانت ولم تتوصل باي من هذه المساعدات وانا في تواصل معهم وهناك دواوير كذلك لم تتوصل بها. أنا مع التحويلات و أؤمن عمل الجماعة وكذا الموظفين والأعوان الذين خرجوا في إطار لجنة لعملية احصاء المنازل المتضررة جراء الزلزال، حيث تمت معاينة منزل تلوى الآخرو بالتالي علينا ان لا نبخس العمل التي قامت به الجماعة، وشكرا.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعي.

في الحقيقة كما ذكرت ان بعض المتدخلات أن الزلزال كشف عن أشياء كثيرة وعن أحمد وفضمة المتضررين في بقاع جبال الأطلس المتواجدين بها بكثرة، وهناك مهاجرين من تلك المناطق المتضررة يقطنون معنا بمدينة تارودانت ويحملون اسم أحمد وفضمة، إذن مدة برنامج إعادة إعمار الساكنة هو خمس سنوات، إذا قمنا بتحويل مبلغ 85 مليون. أتساءل هل فقط بالنسبة لهذه السنة أو لمدة خمس سنوات متتالية. فغياب تقديم الحلوليات في هذه الدورة يعتبر نقطة مستحسنة للمجلس في هذه الدورة، وأتمنى غياب الماء تضامنا وتقشفا لجمع هذه الموارد المالية. و أقول كذلك أننا بالفعل نحن في حاجة للبرزين، ولكن ليس فقط بزين جماعة تارودانت لأن هناك تسعة وثمانون (89) جماعة في الإقليم. إذن الذي سيتحمل المسؤولية في هذا الإطار هو المجلس الإقليمي وولاية أكادير، نحن ننتمي كإقليم تارودانت لجهة سوس ماسة. إذن يجب أن يكون الدعم من الجهة ومن المجلس الإقليمي وندعم بدورنا بالمستطاع ولا نتحمل الثقل كله.

بالنسبة للتغذية توصلنا بقو افل ونحن ككشفية حسنية مند البداية اليوم الأول نظمنا لقاء في مركز الاستقبال وشبابنا يقدمون الأغذية ويتكلفون بجميع المعاونات من المحسنين بالمدينة من أكل وأغطية كما يطلعوننا عن معلومات عن جهات اخرى في الإقليم التي في حاجة الغطاء. إذن هناك تنسيقا داخل الفريق الجمعوي بالمدينة وكذلك مع القو افل. شخصيا قمت بإعداد مخيم قارب جماعة إداوكيال ونقوم بالتوزيع للجهات، كما ان الشباب قاموا بجلب الطعام وحتى الطهارة. إذن حين تخرج لتقوم بمهمة ومع طاقم من الممرضين في الميدان إضافة للقوات المسلحة الملكية التي قدمت خدماتها مباشرة وفي حينه وكذلك لا ننكر مؤسسات الدولة ولكن تضامنا مع هذه الفئة يجب على الجماعة أن تساهم بمبلغ حسب استطاعتها، وتترك للجماعات التسعة والثمانون نصيبها من المساهمة في هذا الإطار، يجب دق أبواب جماعات أخرى أغنى من جماعة تارودانت. وأنا ضد إزالة الدعم للجمعيات لأنهم مطالبين لمدة خمس سنوات بالدعم الاجتماعي والنفسي ومباشرة الساكنة التي تشتغل داخل الجماعة والإقليم لأنهم يقومون بدور كبير، ومن بينهم الجمعية المهنية التي اتحدث لبناء الخيام. فكيف سوف يشتغلون عند حرمانهم من الدعم. إذن أنا لا أوافق على حرمان هذه الجمعيات خصوصا الجادة. إلا إذا لاحظتم ان هناك جمعية أخرى لا تؤدي أي دور يمكن ذلك. أما بالنسبة لبعض الجمعيات التي تشتغل في المجال الاجتماعي او المهني فالجميع على علم بما تقوم به سواء على مستوى مجال الكشفية او

المجال الرياضي ان لاحظتم ذلك. كما أن الجمعيات تشتغل على برنامج في افق خمسة سنوات لإعادة الإعمار. إذن لا نقتصر فقط على هذه السنة.

بالنسبة لإطعام الطاقم الطبي فيجب أن نحدد ثمنه لكن ليس لوحدها فقط لأنه مستشفى إقليمي يضم تسعة وثمانون جماعة يجب تدخل وزارة الصحة يجب وضع ملتمس لكي تدعم وزارة الصحة مستشفيات أخرى وليس فقط مستشفى تارودانت. تعطي لخمس دواير بشساعتها، فأغلب الدواير تعاني أركانة، تالوين، أولادبرحيل، إيغرم. يجب دعم جميع الدواير بالإقليم وشكرا.

مولاي هشام أشرف مستشار جماعي.

صراحة كنت لا أود التدخل في هذه النقطة لأنني مقتنع بأهمية هذه التحويلات لأنني كنت شاهد عيان ومن هذا المنبر أشكر السادة أعضاء الجماعة الذين حضروا معنا منذ اليوم الأول للكارثة أي يوم الجمعة 08 شتنبر 2023، ومنهم السيد إبراهيم المدلاوي مستشار جماعي ورئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات وكذلك السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس. كنت في اتصال بهم شخصيا في الساعة الثالثة. الرابعة والخامسة صباحا وكانوا يقومون بالواجب. هذا فيما يخص الأطقم الطبية والشبه طبية وتدخلهم في إيواء المرضى الذين قمنا بعلاجهم وكان يجب مغادرتهم للمستشفى. إذن هذه شهادة ولو أنني أمثل المعارضة يجب قول الحقيقة "إحقاقا للحق". ومن هذا المنبر أشكر السادة الأعضاء الذين ساهموا معنا واغلبهم ساهم، تجاوزوا للخلافات كل واحد ساهم من موقعه الخاص، أشكر جميع السادة الأعضاء من مستشارات ومستشارين لأن اغلبهم رأيتهم بأم عيني بالمستشفى والذين لم ألتقي بهم كانوا في تواصل معي عن طريق الهاتف من أجل الدعم ويتساءلون عن كيفية تقديم المساعدة. هذه شهادتي فأنا لم أكن أريد التدخل لأنه من الطبيعي سأصوت على هذه النقطة. تدخلني ليس مزيدة على بعض المستشارين والمستشارات ولكن لإحقاق الحق وإعطاء الشهادة في حق الأعضاء الذين ساعدونا وشكرا.

زينب الخياطي مستشارة جماعية

لقد سبقني الدكتور أشرف إلى المداخلة بالنسبة لمسألة تحويل الاعتمادات لتغطية المصاريف. أنا سأدخلها ضمن مقتضيات المادة 40 من الدستور ولا نستغلها على حسب قناعاتنا كلنا معنيين في الكارثة. تدخلاتنا سواء عن طريق المؤسسة أو بشكل فردي أو بشكل خاص، وبالتالي فإن النقاش يجب ألا يتم بأسلوب التشنج أو بأسلوب يخلق نوعا من التصادم، ونحن في غنى عنها خصوصا في هذه الظروف التي يجب أن نتجرد من ألواننا ومن ذاتينا في مسألة نقاشاتنا. لأن المشكل ليس فقط حاليا بل على المدى المتوسط والبعيد وفي تدبير المسألة لا على مستوى المدينة ولا على مستوى الإقليم، نعلم أن الإشكاليات المطروحة حاليا تتجاوز بكثير الأمور المادية بالنسبة للأكل والشراب، هناك إشكالية الصحة والنظافة وعدد من الأمور التي وقفنا عليها في إطار عملنا سواء داخل المدينة أو خارجها ونحن نتابع دائما ونعرف ما يقع وبالتالي فعلى المجتمع المدني أن يتحمل جانبا من تكلفة الكارثة لأننا كلنا معنيون. نعلم أننا سنحتاج للمجتمع المدني لأن كل شيء سيعود لمكانه. أؤكد على مسألة تدخل الجماعة الذي كان فعلا تدخلا واضحا وناجعا في هذه الفترة من خلال

الأطعم والفندق الذي أوى المتضررين الذين خضعوا للعلاج. وقدمت الكثير من المساعدات التي لم تظهر للعيان لأننا لم نكن ننشرها ونتباهى بها وشكرا.

أسماء لقجدر.....مستشارة جماعية.

بالنسبة لي هذه التحويلات معقولة ومنطقية. يجب أن يعلم السادة الأعضاء أن هناك تبعات الزلزال ولا زلنا متابعين بمجموعة من الأمور. من الأحسن أن نقوم بهذه التحويلات وان نوفر هذا المبلغ تحسبا للإشكالات التي قد تحصل مما سيحيلنا في البحث عن مصادر أخرى. وعلينا أن نستوعب أن المبالغ المتبقية لن يأخذها أحد وسوف تطرح في الكتلة المخصص "la masse". وفي حالة أخرى فإن الجماعة قامت بدورها وكنا حاضرين لمواقف حيث كنا على تواصل في أي وقت وفي أي لحظة مع السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الذي كان دائما في الخدمة. نجد كذلك بالمستشفى السادة الأعضاء حاضرين ومنهم من كان يحمل المرضى بيديه ويتوجه به لإجراء الأشعة "السكانير" بالإضافة إلى إمداد سيارات الإسعاف بالبنزين بالنسبة للجماعات الستة (06) المتضررة من الزلزال لأنه من العيب أن نمتنع على تزويدهم بالبنزين وأغلب الجماعات المتضررة هي جماعات فقيرة وتارودانت تعتبر عاصمة الإقليم. أو أننا فقط نتباهى بهذه الأشياء في بعض الأحيان، ولكن عند حصول مثل هذه الكوارث نقول أن تارودانت لا يجب أن تتحمل على عاتقها لوحدها، أستمح ولكن هل نتجرد من الإنسانية أو نستعمل الألفاظ على حسب رغباتنا. أما بالنسبة للإيواء فالجماعة حجزت ثلاثين غرفة في فندق تيوت للمتضررين. إذن جزاكم الله خيرا، لا يجب أن نبخس من عمل الجماعة والموظفين والأعضاء وشكرا.

محمد أمهرسي.....النائب الأول لرئيس.

اظن ان هذه التدخلات كافية. تحدثنا بموضوعية. هناك تعقيب.

زهرة ذنبي.....مستشارة جماعية.

فيما يخص بعض الاخوان اختلط عليهم الأمر، فنحن نناقش كمؤسسة عمومية متمثلة في جماعة تارودانت لم نبخس عمل أي كان، الكل كان حاضرا في تلك الفاجعة سواء روداني أو مغربي، ولن اتطرق في تفاصيل أولئك القادمين من طنجة ومن مناطق أخرى، مشكورين على مجهوداتهم. لقد أعطينا صورة إيجابية كمغاربة لكن نناقش هنا دورنا كمؤسسة وليس كزهرة ذنبي فاعلة جمعوية. اتحدث هنا كمنتخبة كممثلة ساكنة مدينة تارودانت، وما سأقوم به لوحدي يخصني أنا وضميري، وماذا أمثل في المجتمع. ولكن هنا اناقش كمنتمية لمؤسسة إدارية ما هو دورها في القانون الذي يحكمها وما انجزت كأشخاص؟ الكل اشتغل بدون نفاق، وبدون مجاملة مشكورين، ولكن لم يتبين وقعنا كمؤسسة على أرض الواقع. هذا ما نتحدث عنه. من جهة أخرى حين نناقش التحويلات في الميزانية فهي لا تخصنا نحن بل تهم ساكنة مدينة تارودانت والذين سيستفيدون منها. لكن لا بأس إن تضامنا بنسبة مع المتضررين. لهذا بناء على التوجيهات السامية الملكية لصاحب الجلالة صندوقا للتضامن معهم. لقد طلبت معايير وضع مبلغ عشرين مليوناً 200 000,00 درهم لما لا تتم المساهمة بمائة مليون إذا أردنا روح التضامن. انا اتحدث هنا كمؤسسة.

عزمي كنزة.....مستشارة جماعية.

في الحقيقة وبدون مز ايدات نحن هنا للنقاش وليس لتبخيس عمل أحد، فالتعبير عن الرأي لا يعني أنك ضد. لم تأخذ الأمور بمسألة شخصية فكما قالت السيدة المستشارة علينا التجرد من هذه المسألة فلا مجال للنقاشات التافهة وكذلك ما جاء في تدخل السيد مولاي هشام أشرف المستشار الجماعي الذي يعمل بالميدان الصحي ولكن نحن كمؤسسة مرة أخرى نتساءل نحن لسنا ضد التحويلات لكن حبذا لو أن مبلغ عشرين مليون خصص مثلاً للتشجير، من جانب آخر يجب إفادتنا بمعلومات كافية وعدم احتكارها لدى بعض المستشارين لكي نطلع نحن كذلك عليها ولا نعطي تساؤلات عن كيفية إيواء المتضررين وإطعامهم.

سعاد أريب.....مستشارة جماعية.

لكيلا تختلط المفاهيم بين الواجب والمسؤولية التي تقيدنا، لسنا بصدد القيام بمقارنة بين من ساهم أكثر ومن ساهم بأقل. يوم أمس في ولاية مراكش تم تكريم الشخص الذي ساهم بنصف كيس من الدقيق. إذن هذه إشارة واضحة إلى القيم الأخلاقية من وراء التضامن وللتصحيح وبدون مز ايدات وتفاديا للجدال يتبين لي أن هناك من أصبح يقرأ الأشياء بشكل معكوس، يظن أنه هو فقط من تضامن. فما قام به الأفراد أو الجماعات من باب الاحسان سيبقى إحسانا ومن قام به من باب الصدقة فمن الواجب السكوت عنه خاصة في هذه الظرفية والأجمل أن المغاربة أثبتوا للعالم أنهم شعب يقوم بما يجب القيام به في إطار المواطنة الحقة، إذن بالنسبة لي ما أريد أن أقوله بأن المسألة تقتضي أن نضع النقاط على الحروف وهذه الأرقام قد تقبل النقصان كما تقبل الزيادة، إضافة إلى أننا داخل بؤرة الزلزال تقتضي أن نقف عند هذه الأرقام ونقول ما هو نصيب تارودانت بغض النظر عن مساعداتنا وتعاوننا. هناك مؤسسات هذا هو دورها. وبالتالي نعطي للمجلس حقه ولكل من عبر عن رأيه في احترام كبير وتقدير مداخلات جميع الأعضاء.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على تحويل اعتمادات بالميزانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي

عدد 46 / 2023

المصادقة على تحويل اعتمادات بالميزانية

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة الاستثنائية اكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية الفريدة المنعقدة بتاريخ 03 اكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على المصادقة على تحويل اعتمادات بالميزانية، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 23 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 23 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 23 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	مينة فريسي	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	كنزة عزمي
شرف الدين اسقارو	شكيب اريج	سعاد اريب	زهراء دنبي
اسماعيل الحيري	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	حامد جودي
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران	مولاي هشام أشرف
رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	زينب الخياطي	

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة

على تحويل اعتمادات بالميزانية كما يلي:

تحويل اعتمادات في ميزانية التسيير برسم السنة المالية 2023

الاعتماد النهائي	التحويلات	الاعتماد الأصلي	نوع المصاريف	رمز الميزانية			
				السطر	المشروع	الفصل / البرنامج	ب.ب.
704 000,00	-76 000,00	780 000,00	الجمعيات الاجتماعية	13	10	1010	20
2 162 400,00	-37 600,00	2 200 000,00	الجمعيات الرياضية	11	10	2020	20
764 100,00	-35 900,00	800 000,00	الجمعيات الثقافية	71	70	8080	20
178 800,00	-21 200,00	200 000,00	الجمعيات المهنية	71	70	4040	50
255 700,00	-979 300,00	1 235 000,00	الفائض غير المبرمج	13	10	1010	60
	- 1 150 000,00	مجموع الاعتمادات المزمع تحويلها					
760 000,00	450 000,00	310 000,00	مصاريف الإيواء والإطعام	62	60	1010	10
3 499 316,43	300 000,00	3 199 316,43	شراء الوقود والزيوت	41	40	3030	10
100 000,00	100 000,00	00,00	هبات ومعونات لصالح المحتاجين	22	20	1010	20
100 000,00	100 000,00	00,00	شراء مواد غذائية لأهداف إنسانية	25	20	1010	20
200 000,00	200 000,00	00,00	دفعات للصندوق رقم 126 الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال	72	60	4040	50
	-1 150 000,00	مجموع الاعتمادات المحولة					

تحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم السنة المالية 2023

الاعتماد النهائي	التحويلات	الاعتماد الأصلي	نوع المصاريف	رمز الميزانية			
				السطر	المشروع	الفصل / البرنامج	ب.ب.
200 000,00	-1 800 000,00	2 000 000,00	دفعات للمجلس الإقليمي لتهيئة مطار سيدي دحمان	33	30	3030	50
	-1 800 000,00	مجموع الاعتمادات المزمع تحويلها					
1 800 000,00	1 800 000,00	00,00	المساهمة في رأسمال شركة التنمية المحلية تارودانت	33	10	2020	40
	1 800 000,00	مجموع الاعتمادات المحولة					

توقيع كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان



توقيع النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



النقطة الثالثة:**الدراسة والمصادقة على طلب الموافقة لربط شبكة التطهير السائل لمركز جماعة سيدي دحمان بشبكة التطهير السائل للجماعة الترابية تارودانت.**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس ان هذه النقطة تتعلق الدراسة والمصادقة على طلب الموافقة لربط شبكة التطهير السائل لمركز جماعة سيدي دحمان بشبكة التطهير السائل للجماعة الترابية تارودانت كإحاطة والتي هي كالتالي:

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس

اذن كما يعلم الجميع ان الجماعة الترابية لتارودانت لديها إشكالات كبيرة على مستوى التطهير السائل، وبهذه القاعة تم ابرام عقد اتفاقية شراكة مع الجهة، ووزارة الداخلية، وجماعة تارودانت حول إنشاء محطة التصفية، وكذلك تغيير بعض قنوات الصرف الصحي على امتداد جماعة تارودانت. مع العلم أن هناك مستجد جديد هو أن وزارة الداخلية ستتكلف بهذا المشروع وستخرج الجهة من الاتفاقية بناء على لقاءات السيد الرئيس عبد اللطيف وهي مع وزارة الداخلية في نهاية شهر غشت. كذلك تم التواصل مع الوزارة على مستوى قسم التطهير حول إمكانية إضافة جماعات أخرى لهذا المشروع. لأن السياسة الوطنية والعامة لوزارة الداخلية هي تجميع الجماعات وسياسة الأقطاب. وكمثال على ذلك خلال الدورة الاستثنائية لشهر يوليوز كانت اتفاقية مجموعة الجماعات حفظ الصحة، إذن هذه سياسة وطنية تنهجها الداخلية. لذلك تواصلنا مع جماعة سيدي دحمان التي لديها إشكالات كبيرة على مستوى الصرف الصحي، لا تتوفر على محطة للتصفية ولا على مستوى نقطة الجمع "point de collecte" وقاموا بإعداد دراسة مبدئية تقنية تبين أين تلتقي قنوات الصرف الصحي لجماعة سيدي دحمان مع جماعة تارودانت، وكذلك كيفية استفادة جماعة تارودانت من هذه الالتقاءية، فكما تعلمون لدينا اثنين من الدواوير دوار ميش 1 ودوار ميش 2 في حدود جماعة سيدي دحمان لا يستفيدون من الصرف الصحي وفي لقاءاتنا مع جماعة سيدي دحمان فرضنا عليها ضرورة مرور القنوات من هذه الدواوير على أساس تحيين محطة التصفية لتكون قابلة لاستيعاب ساكنة سيدي دحمان. إذن ستستمعون للتفاصيل من طرف تقني الجماعة مشكوراً.

بعد ذلك أعطى الكلمة للسيد حكيم الحسني تقني بجماعة سيدي دحمان لتقديم عرض في الموضوع.

حكيم الحسني تقني بجماعة سيدي دحمان.

بالنسبة للمشروع الخاص بربط شبكة جماعة سيدي دحمان التي تعتبر جماعة فنية، تم تأسيسها منذ التقسيم الجماعي 1992 وتتواجد بين بلدية تارودانت وجماعة أيت إعزا، تبلغ كثافتها السكانية حوالي 12 000 ألف نسمة بناء على إحصاء تم سنة 2014، وقد قطعت هذه الجماعة عدة أشواط لتحقيق تنمية محلية وبنية تحتية رغم الإكراهات المالية حيث أن ميزانيتها تعتمد على إعانات الدولة TVA. أما بالنسبة لمكونات المشروع فإن جماعة سيدي دحمان قطعت أشواطاً لإنجاز مشروع تطهير السائل في إطار اتفاقية شراكة بين كل من وزارة الداخلية، كتابة الدولة المكلفة بالماء

والبيئة وكالة الحوض المائي، المجلس الإقليمي لتارودانت وذلك عبر عدة مراحل بتكلفة مالية تقدر بـ 210 398.00 درهم وذلك منذ سنة 2010 على عدة أشطر، حيث تم إنجاز الشبكة الداخلية للمركز ولم يتبقى سوى الربط الخارجي للشبكة. هناك إكراهات معيقة للمشروع أمام هذه الوضعية وبناء على الدراسات السابقة التي أجريت الشبكة بمحطة التصفية لأيت إعزا كما كان مبرمجا حصلت الجماعة على الموافقة من طرف مدير المكتب الوطني للماء والكهرباء شريطة التزام الجماعة بأداء بعض المساهمات في توسيع المحطة Step الكائنة بأيت إعزا والمقدرة آنذاك بـ 8.000.000,00 درهم مما جعل الجماعة عاجزة على تنفيذ هذا الالتزام.



جماعة تارودانت
ⵜⴰⵎⴰⵏⵜ ⵜⴰⵔⴰⵔⴰⵏⵜ
COMMUNE DE TAROUDANT



جماعة سيدي دحمان
ⵜⴰⵎⴰⵏⵜ ⵜⴰⵔⴰⵏⵜ
Commune Sidi Dahmane

مشروع ربط شبكة التطهير السائل لدواوير مركز الجماعة الترابية لسيدي دحمان بمحطة التصفية بتارودانت

مذكرة تقديمية

تعتبر الجماعة الترابية لسيدي دحمان جماعة فنية تم تأسيسها منذ التقسيم الجماعي لسنة 1992 و تقع بين بلدية تارودانت و جماعة ايت إعزة . تبلغ كثافتها السكانية حوالي 12000 نسمة بناء على الاحصاء لسنة 2014, وقد قطعت هذه الجماعة عدة أشواط لتحقيق تنمية محلية و بنية تحتية رغم الإكراهات المالية ; حيث ان مزايتها تعتمد على اعانة الدولة TVA.

مكونات المشروع

ان الجماعة الترابية لسيدي دحمان قد قطعت اشواط لانجاز مشروع التطهير السائل في اطار اتفاقية شراكة بين كل من وزارة الداخلية. كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة. وكالة الحوض المائي. المجلس الأقليمي لتارودانت. وذلك عبر عدة مراحل بتكلفة مالية تقدر ب 21.497.398.80 درهم. وذلك من سنة 2010. حيث تم إنجاز الشبكة الداخلية للمركز. ولم يتبقى سوى الربط الخارجي للشبكة

الإكراهات المعيقة للمشروع

امام هذه الوضعية وبناء على الدراسات السابقة لاجل ربط الشبكة بمحطة التصفية لأيت اعزة كما كان مبرمجا حصلت الجماعة على الموافقة من طرف السيد مدير المكتب الوطني للماء والكهرباء شريطة التزام الجماعة بأداء بعض المساهمات في توسيع المحطة step والمقدرة آن ذاك ب 8000000 درهم مما جعل الجماعة عاجزة على تنفيذ هذا الالتزام.

الحلول المقترحة من طرف المجلس الجديد

ان المجلس الجماعي لسيدي دحمان بكل مكوناته تماشيا مع روح المحافظة على البيئة لاجل حل هذه الاشكالية سارع الى البحث عن حلول بديلة بتعاون مع السلطة الاقليمية ومجلس جماعة تارودانت خلال الاجتماع المنعقد بمقر العمالة بتاريخ 28.06.2022 حيث تقرر رفع ملتمس الربط وانجاز دراسة تقنية وإحالتها على مجلس جماعة تارودانت قصد ابداء الرأي المصادقة عليهما.

إذن الحلول المقترحة من طرف المجلس الجديد لجماعة سيدي دحمان بكل مكوناته تماشيا مع روح المحافظة على البيئة لأجل حل هذه الإشكالية، لقد صارع المجلس وجميع مكوناته للبحث عن حلول بديلة للتعاون مع السلطة الإقليمية، ومجلس جماعة تارودانت، من خلال الاجتماع المنعقد بمقر العمالة بتاريخ 2022/06/28، حيث تقرر رفع

ملتزم الربط إلى جماعة تارودانت، وإنجاز دراسة تقنية وإحالتها على مجلس جماعة تارودانت قصد إبداء الرأي والمصادقة عليها، وشكرا سيدي الرئيس.

محمد احسان مستشار جماعي.

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على طلب الموافقة لربط شبكة التطهير السائل لمركز جماعة سيدي دحمان بشبكة تطهير السائل للجماعة الترابية لتارودانت، من واجبنا عقد شراكات و اتفاقيات مع جميع الجماعات المجاورة لنا وان نتعاون معهم لإنجاز مشاريع مشتركة لأننا نتواجد بنفس المنطقة ونسعى جميعا لتنميتها قدر المستطاع كل من موقعه وكل على حسب مجاله ، ونعلم جميعا أننا لازلنا لم نجد بعد حل لأشكال التطهير السائل، ويجب إعادة جزء كبير من شبكة الواد الحار لكونها في وضعية هشة، بالإضافة إلى محطة التصفية التي تتطلب منا مبلغ ما يقارب ثلاثون مليار (30 مليار سنتيم)، ولم نحدد بعد موقعها ولازلنا لم ننجزها شيئا لأنه من الصعب الحسم في الاشكال الحاصل ثم لأن المجلس هو من سيتحمل مسؤولية كبيرة في هذا المشروع الكبير والمصيري بالنسبة لمدينة تارودانت. و اقترحنا أن يكون موقع محطة التصفية في تراب جماعة أيت مخلوف والمجلس السابق حدد مواقع أخرى أمام أحياء أولاد بونونة او الزرايب من جهة الواد. وأنا أقول بكل تجرد وبدون مرجعية حزبية. وما يهمنا هو مصلحة المدينة. نريد محطة للتصفية في المستوى الكبير ومن أجل ذلك فإن السيد عبد اللطيف وهي رئيس المجلس الجماعي لتارودانت يقوم باتصالاته للبحث عن مصادر التمويل لإنجازها. ولكن الاشكال المطروح يكمن في الموقع الجغرافي لتارودانت لأنها تقع في منحدر مما يجعل المياه العادمة في هبوطها للأسفل من جهة باب الزركان باتجاه محطة الضخ وتدفعه مرة أخرى في اتجاه محطة باب الخميس، وهذه المحطات تشتغل باستمرار مما يكلفنا طاقة كبيرة ويضخم علينا فاتورة الكهرباء، وهذا يجعلني اتساءل هل نحن في الاتجاه الصحيح أم لا؟، وهل حقا سنقوم بإحداث المحطة بسطح المدينة أم أننا سنحدثها بجهة الواد الواعر المتواجد بالقرب من المنحدر؟. مع العلم انه تم اخباري بوجود ملك مخزني كبير بمنطقة تارودانت الجنوبية، ويمكن أن تنجزه محطة التصفية.

إذن فإشكال الموقع لازال مطروحا وقائما ومدينة تارودانت لازالت لم تحدد مصيرها بعد بالنسبة لصرف الصحي، في رأيي أن نطالب بتأجيل هذه النقطة، ونتمنى أن نتعاون مع جميع الجماعات المجاورة لإيجاد موقع مناسب سواء قرب جماعة أيت مخلوف أو بالقرب من واد سوس وشكرا.

فضمة ازوران مستشارة جماعية

في الحقيقة ما أوجنا لهذه المحطة، بحكم أن موقع جماعة سيدي دحمان بين جماعة تارودانت وجماعة أيت إعزا، نود لو تكلفت جماعة أيت إعزا بمخلفاتنا في انتظار الحصول على المحطة. وعند ذلك نفتح على الجماعات ونعمل في اطار تعاون جماعي للتضامن فيما بيننا، لن نقبل باستقبال مخلفات تعود لجماعة أخرى ونحن لا نتوفر على محطة، وبإمكان الجماعة أن تفتح على جماعات أخرى بالقرب منها كآيت إعزا مثلا لما لا أو تنجز محطة خاصة بها لكي نحافظ على مدينتنا في المجال البيئي الذي يعتبر من الأولويات والذي تطرق له الإخوان في تدخلهم وكنقطة نظام بخصوص

الروائح الكريهة، وأنا واحدة من ضحايا هذه الروائح الكريهة التي أصابني بالحساسية ولا أقدر على النوم وترغمني على مغادرة منزلي. وشكرا

مولاي هشام أشرف مستشار جماعي.

صراحة بالنسبة لهذه النقطة أنا شخصا لست ضد الشراكات مع الجماعات المجاورة لجماعة تارودانت، ولكن مازلنا لم نجد بعد الحل للإشكال الكبير الذي هو محطة تصفية المياه العادمة، ونعتبر من بين المدن القليلة التي تفتقر لهذه المحطة، إذن لا يمكننا المصادقة على هذا الطلب ونحن لا نعلم بعد مصير المشروع الخاص بإنشاء محطة تصفية المياه العادمة، ولهذا في رأيي تأجيل هذه النقطة حتى تتضح الأمور في هذا الجانب وكلنا أمل أن ينجزي أقرب الأجل. ومن موقعي كمعارضة نرغب في تأجيل هذه النقطة الى حين معرفة مآل محطة تصفية المياه العادمة لمدينة تارودانت وشكرا.

سعاد أريب مستشارة جماعية.

بعض الملاحظات تهم هذه النقطة، المسألة بالنسبة لهذا الربط تتم على خلفية دواير وليس دوار واحد، نتحدث عن 12 ألف نسمة حسب إحصاء 2014، أو 100 ألف نسمة إذا لم أخطئ التقدير. هذه مجموعة النقط الضرورية التي يجب طرحها لنخرج بموقف منطقي، معقول ومنصف لتارودانت وجماعة سيدي دحمان.

أتساءل كذلك عن المساحة التي تفصل سيدي دحمان بأيت إعزا مقارنة بتارودانت. لقد تمت مناقشة هذا الموضوع في ولايات سابقة وقامت جماعة سيدي دحمان بمراسلة المديرية العامة للجماعات الترابية في شأن هذا الموضوع وفي إطار مشروع البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج «PNAM».

أتساءل لما لم تكرر جماعة سيدي دحمان مراسلة "PNAM"، لتبث في هذه النقطة، كما أتساءل كذلك هل تارودانت قامت بإعداد دراسة حجم صبيب المياه العادمة مادامت الوجهة لهذه المياه أن يتوفر على نوع من المطابقة للحدود القصوى للاستقبال والتفريغ وهل سيتم استرجاع كلي أو جزئي، وكل هذا بمثابة نقط تقنية وهنا أتحدث تقنيا. ولماذا لم تتم الدراسة التقنية بتنسيق مع المكتب الجهوي للماء والكهرباء. وأنا لا أتحدث عن ما مضى، أما بالنسبة للتجهيزات كان بوجدنا أن نعرف نوعيتها، هل هناك تغيير في محطات الضخ. هدفنا هو أن تصل لتارودانت وهذا في حد ذاته حل لمشكل سيدي دحمان وتارودانت مسخرة له لا أكثر ولا أقل. وأنا لذي نوع من التحفظ، لأن تارودانت في الأصل تعاني اشكالات خلال تساقط الأمطار وإذا اجتمع الصبيب وعدد النسمة والكتلة والوجهة والتجهيزات وطريقة تديرها، أعتقد أن الاشكال سيصبح كبيرا والثمن سيؤدي غالبا وباهضا بالنسبة للمدينة والتحفظ واجب.

زهرة دنبي مستشارة جماعية.

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على طلب الموافقة لربط شبكة التطهير السائل لمركز جماعة سيدي دحمان بشبكة تطهير السائل للجماعة الترابية تارودانت، لقد أشار الإخوان لمجموعة من الأمور التي سأعرج عليها بعجالة. والكل على علم بوضع مدينة تارودانت خاصة الصرف الصحي. لأننا أصلا نعاني من إشكال الصرف

الصحي الذي يصب في واد أولاد بونونة والجزء الآخر يصب في جهة أولاد الغزال. هناك إشكال كبير على مستوى البنية التحتية وعلى مستوى الملف التقني للصرف الصحي.

وبناء على الدراسات التي تم إنجازها سيتم صب الصرف الصحي في الاتجاه المعاكس لمنحدر "ponte" مدينة تارودانت، ونشتغل على مستوى المنحدر "la ponte" لتحويل الصرف الصحي ونحن لدينا إشكال في الصرف الصحي بالإضافة لنوعية المنحدر المستعمل. علما ان جماعة سيدي دحمان تنقسم إلى جهتين. والسيد التقني سيشرح جيدا هذا الجانب. إذ نجد أن المنحدر "ponte" من سيدي دحمان إلى أيت إعزا افضل مع العلم ان جماعة ايت اعزة تتوفر على محطة التصفية. ونحن سنقوم بجلب الصرف الصحي الموجود بسيدي دحمان لربطه بجماعة تارودانت التي لا تتوفر على محطة التصفية هذا من الناحية التقنية، أما من ناحية الشراكة او الاتفاقية فمن الأرجح ان نحل الاشكال الذي نتخبط فيه من انعدام محطة التصفية ونورط أنفسنا مع جماعة أخرى، الاتفاقية يجب ان يتم ابرامها إذا توفرت جميع الظروف والأرضية ملائمة وليس العكس. وقد عشنا وضعا مع جماعة أيت مخلوف التي تم اعداد دراسة في هذا الإطار علما انها ستستفيد 100% من محطة التصفية ورغم ذلك رفضت المشروع وقامت بتوقيفه. فنحن لن نستفيد شيئا، سنجد حلا لأشكال سيدي دحمان فقط، وبالتالي أنفق مع الإخوان في تأجيل هذه النقطة لأن الأجدران نحل مشاكلنا أولا وشكرا.

هشام امزراو نائب كاتب المجلس.

نظرا لعلاقة الجوار التي تربطنا بجماعة سيدي دحمان وكذلك جماعات أخرى محاذية لتارودانت، فإني أثنى اقتراح الأخ السيد محمد إحسان المستشار الجماعي الذي اشار في تدخله ان تعزيز العلاقة باتفاقية شراكة مع جماعة سيدي دحمان وكذلك بعض الجماعات الأخرى المجاورة لأنه من شأنها توطيد العلاقات والروابط بين الجماعات المتقاربة فيما بينها، أما فيما يخص محطة التصفية فالمفروض أن تكون متطورة وتراعي المجال البيئي لكي نستفيد من المياه المعالجة خصوصا ان الظرفية التي يعيشها المغرب حاليا في منطقة سوس فهي ظاهرة الجفاف. لذلك يجب علينا أن نشتغل ونجتهد للحصول على محطة تصفية ذات مستوى عال وجد متطورة، وبالتالي فان المياه العادمة التي سيتم تصفيتها سيتم استغلالها في سقي المجالات الخضراء بتارودانت التي بدأت في الاندثار، بالنسبة لي لا أرى اي مانع في التصويت على هذه النقطة ودعم ذلك باتفاقية شراكة وشكرا.

عبد العالي الحوس مستشار جماعي.

لا يسعني إلا أن أثنى هذه الشراكة التي تجمعنا مع الجماعات المجاورة لمدينة تارودانت والتي من شأنها أن تساهم في النهوض بالمنطقة وترفع من وثيرة النمو الاقتصادي للمدينة ومن بين هذه الشراكات نجد هذه المصادقة على طلب جماعة سيدي دحمان والمتمثل في الربط بين شبكة تطهير السائل لمركز الجماعة مع شبكة التطهير السائل لجماعة تارودانت. فهذا الربط ستكون له نتائج إيجابية على مدينة تارودانت إذ أن جماعة سيدي دحمان هي أقرب جماعة للمدينة وأن عملية إزالة الملوثات والنفايات السائلة المنزلية تصب في المجاري المائية المحاذية للجماعتين معا. مما يشكل خطرا على الفرشة المائية للمدينة. وكذلك مما يؤدي إلى ظهور مجموعة من الحشرات والجراثيم التي ما فتئت تعاني منها

السكان المجاورة لسيدى دحمان. من هنا السيد الرئيس لا أرى مانعا في المصادقة على هذه الشراكة والتسريع بها وتنزيلها على مجموعة من الجماعات الأخرى المجاورة للمدينة وذلك لتعميم الاستفادة. وكذلك أود إضافة ملاحظة هي أن هذه الدراسة سيتم إضافتها إلى دراسة محطة التصفية والتي نحن بصدد العمل على إحداثها وإنجازها في منطقة لاسطاح والتي ستبدأ فيها الأشغال إن شاء الله في بداية سنة 2024. والسلام عليكم.

سعاد أبلعيد مستشارة جماعية.

في النقطة المتعلقة بالموافقة على ربط شبكة تطهير السائل لمركز جماعة سيدى دحمان بشبكة تطهير سائل لجماعة تارودانت. أولا أشكر سيد الرئيس عبد اللطيف وهي على العمل الجبار الذي يقوم به من أجل البحث على موارد مالية من أجل إنجاز هذا المشروع الذي يعتبر من أهم المشاريع على مدينة تارودانت. لأنه حلم المجالس السابقة والمجالس الحالية ونتمنى أن يتحقق في هذا المجلس. كما أريد الإشارة لمسألة التأجيل هو هروب للوراء. أما مسألة الربط ستعود حتما بالريح وبالمردودية على الجماعة سواء على محطة التصفية أو المعالجة لمياه للتطهير السائل وبالتالي سيحدث زيادة في مردودية الماء الذي ستستفيد منه مدينة تارودانت على مستوى سقي الحدائق التي نعاني نقص في مساحتها بسبب ندرة المياه. وبالتالي فهي إضافة إيجابية وهذا ما يحيلنا على الموافقة وعلى هذا الربط.

مسألة أخرى بالنسبة لهذه النقطة أرى أنها تكتسي صفة استعجالية بسبب أهميتها لهذا السبب تم إدراجها بجدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية. بخصوص جماعة سيدى دحمان إذا قدمنا لهم هذه الموافقة فسيتم على الجماعة أن تبحث عن موارد مالية للربط لأنه بدون موافقة لا يمكنها إنجاز دراسة وحتى البحث عن موارد مالية وبالتالي لماذا سنؤخر هذه الشراكة التي ستعود على الجماعة بالإيجاب. فالمحطة من أهم المشاريع الضرورية وسيتم إنجازها ولما سيتم رفض شيء سيعود بمصلحة على الجماعة والمدينة وشكرا.

زينب الخياطي مستشارة جماعية.

أود الإشارة فقط إلى المسألة التنظيمية من الجانب القانوني. فأنا أرى بأن النقطة المتعلقة بالموافقة كان يجب أن تسبقها نقطة الاتفاقية ما بين جماعة تارودانت وجماعة سيدى دحمان وذلك طبقا لمقتضيات 149 من القانون التنظيمي. كانت هذه هي النقطة الأولى ثم نمر إلى الموافقة. كما يتضح من العرض في إطار الاجتماع المنجز سنة 2022 والذي كان من مخرجاته بأن يرفع هذا الملتمس إلى الجماعة. ولكن الملتمس يكون مع الدراسة التقنية لكن الآن نرى الملتمس يقدم لوحده والدراسة التقنية لم تعرض علينا لكي نرى الإشكاليات التي تطرحها وحلولها. وبالتالي من هذا المنطلق نقترح التأجيل، فنحن لسنا ضد هذه الشراكة لكن علينا التريث حتى يتم حل أشكال مدينة تارودانت ثم ننضم إلينا جماعة سيدى دحمان وجماعات أخرى لأن هذا يدخل ضمن إطار التعاون بين الجماعات فيما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي. لذلك ألتمس التأجيل في انتظار إنجاز دراسة تقنية وتوفير المعطيات النهائية حول مشروع محطة التصفية لمدينة تارودانت. وشكرا.

كنزة عزمي مستشارة جماعية.

السلام عليكم، أود أن أطرح سؤال أليس بينكم رجل راشد؟

محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس.

اظن ان الجميع هنا راشد الا اذا كنا في نظرك قاصرين، ان هذه النقطة تتعلق بالدراسة والمصادقة على طلب الموافقة لربط شبكة التطهير السائل لمركز جماعة سيدي دحمان بشبكة التطهير السائل للجماعة الترابية تارودانت.

كنزة عزمي مستشارة جماعية.

انا راشدة و اتحمل مسؤوليتي في كل ما اقله. نحن نتحدث عن التسيير. فمن اتخذ هذا القرار، في الدورات السابقة كنا نتحدث عن محطة التصفية بمواصفات حديثة. ومجلس تارودانت يتخبط في هذا المشكل لسنوات والآن سيتم الأمر بشكل مستعجل وفي دورة فريدة. فإذا كنا نملك المحطة مرحبا بالجماعات فنحن لسنا ضد ذلك. ولكن نحن نقول ان مدينة تارودانت مدينة عائمة ونحن نتحدث عن تصفية السائل وأنتم تشيرون إلى السقي. نحن نتحدث على مشاكل المدينة والسكنة، فمدينة تارودانت عائمة فأنتم ستخفون تارودانت مع سبق الإصرار والترصد وبالتالي ليس هناك ظروف التخفيف. وشكرا

شكيب أريج مستشار جماعي.

في شأن طلب الموافقة على ربط شبكة تطهير السائل لمركز جماعة سيدي دحمان. أعتقد أن هذا الطلب هو موافقة مبدئية ليس إلا ولا يحتاج إلى هذا النقاش التاريخي حول الصرف الصحي. دائما كما تعرفون لأي مشروع هناك دائما عمل استباقي يحتاج إلى دراسات وإلى طلب دعم وتواصلوا كذلك شركاء ولا يأتي بين عشية وضحاها. إذن فهل الأصح أن تنتظر جماعة سيدي دحمان لتقديم طلبها إلى أن تكتمل محطة التصفية بتارودانت. فهي اختارت مصيرها أن تربطه بمصيرنا وهذا اختيار الجماعة. وهذا يزيدنا ثقة لأن هناك من يثق بنا من خارج جماعة تارودانت بأن في المستقبل القريب ستتحقق محطة تصفية بتارودانت. أعتقد مسألة محطة تصفية هي مسألة وقت، ونعتبر هذا الطلب الاستباقي في محله وقراءة صحيحة للمستقبل، ولن يكلف جماعة تارودانت شيئا كثيرا، وقد تكون نقطة قوة لصالح الجماعة لتمويل هذا المشروع. إذن أنا أضف صوتي إلى أن الموافقة المبدئية هي مسألة تحصيل حاصل.

رشيد فنان مستشار جماعي.

بدوري أشكر مكتب المجلس على إدراج هذه النقطة في هذه الدورة الاستثنائية، فقط أنا أريد اضافة بعض الأمور لرفع اللبس، نحن في مرحلة لم يتبقى لدينا فيما أي اشكال متعلق بالصرف الصحي على مستوى الدراسة وحتى على مستوى الموقع، لأننا قطعنا أشواطاً في الولاية السابقة وفي هذه الولاية وتم تجاوز عدة إشكالات كانت عائقاً، وقد تمت إحالة هذا الملف على وزارة الداخلية بعد أن كان الاشكال مطروح محليا بخصوص إيجاد الموقع أو المكان المناسب لهذه المحطة، وهذا أخذ منا زمن سياسي وانتخابي كبير، والآن الموقع تم التعرف عليه وتعد الدراسة بناء عليه، ربما الآن من طرف الوكالة الجهوية المتعددة الخدمات حسب القانون الجديد، أنا أقول أن قضية إضافة جماعة قريبة منا هو امتياز بالنسبة لجماعة تارودانت، ولماذا هو امتياز لجماعة تارودانت؟ لأنه أولا سوف يحظى بأهمية كبيرة من وزارة الداخلية ويمكن أن يرفع من دعم وزارة الداخلية لهذا المشروع وسيعفي جماعة تارودانت من مساهمتها، كما يجب أن نهتم بالصبيب المائي الإضافي فالسادة أشاروا إلى ذلك ويجب علينا الاهتمام بهذه النقطة، لأن ارتفاع الصبيب المائي

كمنتوج للمياه العادمة هذا في حد ذاته إضافة نوعية لجماعة تارودانت ، امام ندرة المياه وكثيرة المساحات التي تحتاج الى سقي، كما ان توجه وزارة الداخلية هو تجميع الجماعات القريبة في مشروع واحد ودراسة واحدة، وعلى ما يبدو لي هو أنه سيتم اعداد دراسة واحدة وشاملة للجماعتين معا، وذلك من اجل تفادي احداث محطة لكل جماعة على حدة، كما ان المحطة التي تجمع اكثر من جماعة ستكون بمعايير عالية الجودة ووفق الجيل الجديد.

الحاج جوديمستشار جماعي.

شكرا السيد الرئيس، فقط بالنسبة لهذه النقطة فتدخلي سيكون باختصار شديد حيث سمعنا في هذه النقطة بعض السلبيات إلا أن هناك مسألتين إيجابيتين هما أولا أن هناك قريتين استفادتتا من هذا الربط وربما يكون هذا الربط سببا في التعجيل لتسوية وضعية التطهير السائل لإخراج محطة التصفية لحيز الوجود والتي كانت مدينة تارودانت في انتظارها وتتخبط فيها لسنوات وشكرا.

محمد أمهرسيالنائب الأول للرئيس.

لقد سبق أن عقدنا اتفاقية مثيلة لها وتتجلى في التعاون الذي نناقشه حاليا، وكان ذلك في اطار مجموعات الجماعات الترابية بخصوص المطرح الذي بلغ عدده ثلاثة وعشرون (23) جماعة، وهذه ليست المرة الاولى وهنا اريد ان اذكر السادة اعضاء المجلس انه تمت المصادقة على اتفاقية حفظ الصحة في دورة شهريوليوز 2023 يعني هذا الامر ليس بالجديد علينا، كما انها سياسة تنهجها وزارة الداخلية في اطار الحكامة والتعاون الترابي بمعنى ان الجماعات المتعاونة تتعاون في مجموعة من القطاعات أو العديد من المواضيع، ويمكن أن تضع مجموعة من الجماعات أو مؤسسات التعاون إلى غير ذلك، من الجيد أن يطرح هذا النقاش القانوني ولكن يجب أن يتضمن الموافقة المبدئية لماذا؟ لأنه على إثر هذه الموافقة المبدئية سيتم تحيين محطة التصفية، ولا يمكننا الانتظام لأن الأشغال على قريبة / والوكالة الجهوية للخدمات هي من سيباشر المشروع على مستوى الماء الصالح للشرب والصرف الصحي إلى غير ذلك. سيتم احداثها عما قريب ومباشرة بعد تفويت المشروع لإنشاء محطة التصفية، مع العلم أننا لحد الساعة لا نعلم من سينفذ هذا المشروع هل هي شركة التنمية المحلية " La SDL " أم الوكالة بنفسها ولكن علينا بالموافقة المبدئية لتحيينه.

لأنه كما يعلم الجميع ان الموافقة المبدئية هي الأولى بعد ذلك سيتم تحيين الدراسة وهذا هو المنطق ولا يحتاج إلى تفكير، اما فيما يخص ما جاء في تدخل السادة المستشارين هل شركة التنمية المحلية هي من سيتكلف بالمشروع أو مؤسسات التعاون، غالبا ان مؤسسات التعاون هي من سيتولى المشروع ويمكن اضافة جماعات أخرى، وهذا ليس بالضرورة، لان وزارة الداخلية إذا لاحظت أن الامور في اطار منطقي وسليم ستعتمد اضافة جماعات أخرى لأنه لا يعقل ان تحدث لكل جماعة على حدة محطة تصفية هذا من جهة، من جهة أخرى بالإضافة لأمر أخرى على اعتبارها امتيازات لهذه المدينة وستعطيها اضافة نوعية قوية، كما اريد الإشارة لما جاء في تدخل السيد رشيد فنان كاتب المجلس والسيد هشام أشرف المستشار الجماعي بخصوص الصبيب هذا اشكال نعانیه وأنتم على دراية به، ولم يحن الوقت بعد لمناقشته كما لدينا اشكال معالجة مياه السقي بالمساحات الخضراء حيث أن الآبار انعدمت بها المياه بأرقام خيالية وهذا ما يحيلنا على التفكير في تصفية المياه العادمة واستعمالها في سقي المساحات الخضراء وهذا كله سينعكس

ايجابا على جماعة مدينة تارودانت ، هناك معطى آخر متعلق بالجانب التقني وحتى اوضح للسيدة المستشارة الزهراء دني المستشارة الجماعية فان ما يسمى "LA PANTE" باللغة الفرنسية وهو المنحدر في اتجاه مدينة تارودانت وليس جهة أيت إيعزة ، والسيد حكيم الحسني تقني بجماعة سيدي دحمان موجود معنا ووضعنا نقطة البعد في هذا الجانب " le point de cotée "، كما يتواجد واد بالمنطقة la pente ومنحدر على المستوى العلوي في اتجاهنا، وفعلا السادة الذين اخبرونا أن مدينة تارودانت لديها عكس المنحدر contre pente صحيح ومع ذلك تم وضعه سابقا ، حين تم احداث الصرف الصحي في الستينيات رغم غياب الوسائل التقنية آنذاك ولكن بعد ان احداث contre pente عكس المنحدر فإن تحويله بمنطقة سطح المدينة هو الحل لهذا الاشكال وهذا يمكننا فعله ، بالإضافة نحن سياسيون وهذا دور التقنيين الذين يتابعون الأشغال والإشكالات التي تقع بالصرف الصحي ، كما اريد الاشارة بأن شركة ONEP هي المسؤولة على هذا القطاع على اعتبارها شركة معتمدة وبدورها تمنع منعاً كلياً بإحداث محطة التصفية بواد سوس لأن وكالة الحوض المائي تمنع احداث المشروع كلياً نظراً للتسريبات التي تكون في بعض الأحيان ولا يمكن أن تنشأ بالواد وهو شريان مائي وتضع بجانبه محطة التصفية أو محطة المعالجة لذلك أكدت l'onep وكالة الماء الصالح للشرب الابتعاد على المجرى المائي والنقطة المناسبة هي التي تم تحديدها بمنطقة الحي الصناعي بسطح المدينة فهذا الأمر تم حسمه ونحن ننتظر فقط الوكالة للإنجاز، من الجيد أن يكون لدينا حس الخوف على مصالح جماعة تارودانت ، هذه النقطة عبارة عن موافقة مبدئية لا غير ، ولن يتم الربط غدا ، فقط تتم المصادقة على الموافقة المبدئية الى حين تحيين الملف لدراسة معطياته من طرف وزارة الداخلية حينها نحدد لجنة مشتركة لدراسة الملف ، فما سنفعله بخصوص الدور الآيلة للسقوط سنقوم بمثله ونحدد لجنة مشتركة تتكون من مجموعة من الفرق لمناقشة دفتر التحملات لمؤسسات التعاون ويضعون فيها اختياراتهم وملاحظاتهم وكل هذا يصب في المصلحة وسيبقى للأجبال القادمة .

الزهراء دنيمستشارة جماعية.

فيما يخص هذه النقطة أن نأخذ قراراً مصيرياً في غياب محطة التصفية، ونحن نتخبط في اشكال التطهير السائل، بالإضافة لما أشار له العديد من السادة المستشارين بخصوص الروائح الكريهة لهذا نعلن نحن الثلاثة السيدة المستشارة كنزة عزمي والسيدة المستشارة سعاد وأنا زهرة دني انسحابنا من الجلسة.

مولاي هشام أشرفمستشار جماعي.

نحن مع الموافقة المبدئية ولكن شرط ان تكون توصية ربط الشبكة رهينة بإنجاز المحطة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على طلب الموافقة لربط شبكة التطهير السائل لمركز جماعة سيدي دحمان بشبكة التطهير السائل للجماعة الترابية بتارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

**الدراسة والمصادقة على طلب الموافقة لربط شبكة التطهير السائل لمركز
جماعة سيدي دحمان بشبكة التطهير السائل للجماعة الترابية
تارودانت.**

**مقرر المجلس
الجماعي
عدد 47 / 2023**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة الاستثنائية اكتوبر 2023، وخلال الجلسة العلنية
الفريدة المنعقدة بتاريخ 03 اكتوبر 2023.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة
المتعلقة بالدراسة والمصادقة على طلب الموافقة لربط شبكة التطهير السائل لمركز جماعة سيدي دحمان بشبكة
التطهير السائل للجماعة الترابية تارودانت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، حيث أسفرت عملية
التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 19 عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها.....: 19 صوتا.

✓ عدد الأعضاء الموافقين.....: 19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	مينة فريسي	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	فاطمة الزهراء الخلوفي	اسماء لقجدر
شرف الدين اسقارو	شكيب اريج	عبد الجليل ايت الجران	حامد جودي
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	زينب الخياطي	نزهة ايت حبان
فاتحة موافق	ابراهيم المدلاوي	رشيد وحيد	

✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة
والمصادقة على طلب الموافقة لربط شبكة التطهير السائل لمركز جماعة سيدي دحمان بشبكة التطهير السائل
للجماعة الترابية تارودانت.

توقيع كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

توقيع النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

برقية الولاء والإخلاص مرفوعة

إلى

مولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة اختتام أشغال الدورة الاستثنائية لشهر اكتوبر 2023، أتشرف يا مولاي بصفتي رئيسا للمجلس الجماعي لمدينة تارودانت، أصالة عن نفسي، ونيابة عن كافة أعضاء لمجلس الجماعي وموظفي وأعوان الجماعة وساكنة المدينة، لأتقدم إلى مقامكم العالي بالله بأصدق مشاعر الولاء والإخلاص والوفاء، معربين عن تجندنا الدائم ووقوفنا ورائكم للدفاع عن الوحدة الترابية وسيادة المملكة المغربية الشريفة.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأقرعينكم بولي عهدكم المحبوب مولاي الحسن، وشد أزركم بشقيقكم السعيد المولى رشيد وبباقي أفراد أسرتم العلوية الشريفة وشعبكم الوفي، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

بتارودانت في: 03 اكتوبر 2023

خديم الأعتاب الشريفة

رئيس المجلس الجماعي لتارودانت


الشيخ
عبد الطيف وهبي